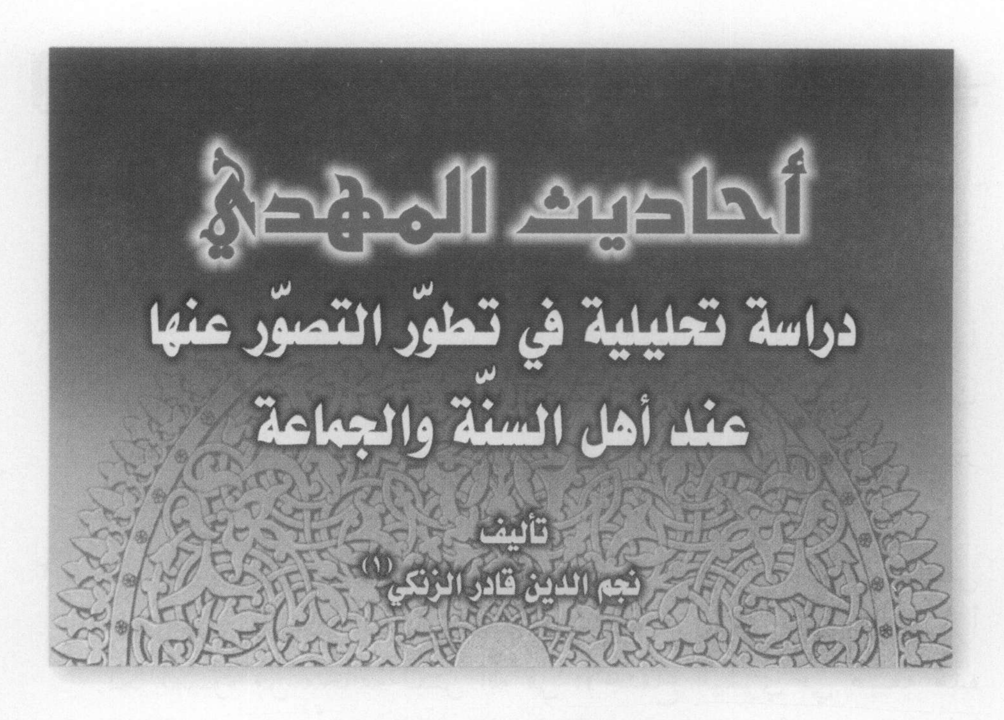


ملخص البحث

يسعى هذا البحث إلى دراسة أحاديث المهدي في ضوء تواريخ تخريجها في المدوَّنات الحديثية والأوصاف التي وردت الروايات بإطلاقها عليه، ويُعنى بالكشف عن طرق المحدثين والعلماء في الترجمة لها في مصنفات الحديث وكتب الشروح. ثم يستكشف التطورات التي حدثت في دائرة أهل السنة والجماعة بصدد الموقف من هذه الأحاديث قبولاً ورداً، ويستقصي في شروح العلماء لها أطوار التصور السني إن وجدتْ، مقروناً بالتحليل والمقارنة والتفسير.

وقد توصَّل الباحث إلى نتائج، من أهمها:

---

(١) ماجستير في الفقه وأصول الفقه من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (٢٠٠٠م)، وطالب دكتوراه بالجامعة نفسها، ومحاضر في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية.

١ - أن تدوين أحاديث المهدي ظهر في بدايات القرن الثالث الهجري. وكانت تتمّ الترجمة لها تحت باب (الفتن) بوصفها من منجياتها، وقد صادف التصريح بلفظ (المهدي) أوائل المدونات الحديثية.

٢ - لم يخرج الشيخان أحاديث تصرح بلفظ (المهدي)، لكن الإمام مسلماً روى أحاديث (خليفة آخر الزمان) التي توافق في المعنى أحاديث المهدي عند أصحاب السنن. ومن هنا اختلف شرّاح مسلم في تفسير ذلك الخليفة بالمهدي ما بين ساكت ومشير ومصرِّح.

٣ - لقد أدّى ظهور دعاوى المهدية في أحضان التأريخ الإسلامي ببعض المؤرخين والباحثين قديماً وحديثاً إلى إنكار هذه الأحاديث برمتها نظراً لما لمسوه من مخالفة لسنن الله في الاجتماع البشري في طبيعة هذه الدعاوى وما تخلَّل شروح بعض العلماء من إضفاء طابع خيالي على المهدي. ويعدُّ ابن خلدون ممن حاول النيل من صحَّتها مع تصريحه بأن الاعتقاد في ظهور المهدي مذهب الكافة من أهل الأعصار. وعلى النذِّ من ذلك نقل الكتاني عن جماعة من المحدِّثين القول بتواترها.

٤ - لقد لوحظ في شروح المتأخرين نوع إهمال لسنن الله في الاجتماع البشري ونوعُ طغيان للنزعة الصوفية في تفسير هذه الأحاديث، مما أدَّى إلى خوض تأويلات متكلَّفة وخروج واضح عن ضوابط المحدِّثين في الردِّ والقبول. فعلى الرغم من تصريح أئمة الحديث بضعف بعض الروايات تكلَّف بعض الشرَّاح الجمعَ بينها وبين ما يعارضها من الروايات الصحيحة، الأمر الذي جرَّ إشكالاتٍ كثيرةً إلى مسرح التصور لحقيقة المهدي.

المقدّمة

لقد كانت الأديان مرجعاً للأفكار والمعتقدات والعادات في الأمم والشعوب، يستقون منها الأحكام والعبر والعظات، ويسترشدون بها في استجلاء أغراضهم وتلبية حاجاتهم، حتى إذا جاءت هذه الحقبة الأخيرة من تاريخ البشرية الحديث أثيرت ثورة بني الإنسان على الأديان، وأُخضعت النصوص الدينية للنقد والمراجعة ككل نصٍّ أدبي يكون نتاج ثقافة معينة وبيئة مخصوصة، فكاد لا يبقى في تصوّر الإنسان الحديث مكان للتفويض إلى الغيب والإيمان بما وراء المحسوس. كلُّ هذا هبَّ مع رياح الحداثة ليلاقح النسيج الفكريَّ لأمم العالم وشعوبه.

وقد كان للعالم الإسلامي نصيبه من هذا الوافد الغربي، وبدأت موجات الانتفاخ الفكري تتسرَّب إلى العقول، واتَّخذت من تفسير بعض النصوص ذريعة إلى اتِّهام الإسلام بما اتهمت به الأديان الأخرى في مهبِّ هذه الريح العاتية ومدبّ ذلك الإعصار المدمِّر. وكان من نصيب الفكر الإسلامي الحديث أن يباحث بعض القضايا ويقدِّم فيها تفسيراً يلائم عقول العصر أو يستند إلى شيء من معطياته لإفحام خصومه، فكانت قضية (المهدي) وأحاديثه من جملة المسائل التي احتدم النقاش حولها وأعيد فيها النظر، وثارت فيها تساؤلات، في رواياتها ودلالاتها وتأثيراتها على المجتمع، لا سيما وقد اتَّخذ العامة من هذه الأحاديث ذريعةً للتباطؤ والاستسلام والنكوص، في حينَ تواجه الأمةَ تحدياتٌ عارمة تُملي عليها إعادة نهجها الأول في الأخذ بسنن الاجتماع البشري رهينةَ كيانها الجماعي المكين، وقد كان في فلتات التراث ما يفسح المجال لمناقشة هذه الروايات، فأريد لها التطوير والتوثيق من جديد، مشدودة إلى الإنكار على

بعض الدعاوى المنحرفة التي صدعت الآذان في البلاد كدعاوى القاديانية والبابية والبهائية والمهدية السودانية. ثمَّ إنَّ هذه القضية بطبيعتها - في ذاتها وخارجةً عن هذا السياق - هي من القضايا التي تنفتح على مواقف وتفسيرات مختلفة، شأنها في ذلك شأن كل ما لا يحيط العقل البشري بكنهه ولا يمكنه الاهتداء إلى تفاصيله. على أن الفتن الواقعة في هذه الأمة في شأن الرياسة والإمامة أصبحت عالقة بأذهان كثيرين، فلم يمكنهم التخلّي عنها في اتّخاذ تصوّرهم عن هذه الروايات.

لذا يودُّ الباحث أن يلقي الضوء على التطوّر الدلالي لأحاديث المهدي في ضوء تواريخ التخريج وعناوين الترجمة، ويستكشف أثر الأحداث السياسية في بلورة التصوّر عن المهدي، والتطورات التي تخلّلت شروح العلماء لهذه الأحاديث، ويتوّج ذلك بتلخيص نظرة تأريخية تحليلية في تطور الموقف الروائي من هذه الأحاديث.

أحاديث المهدي في ضوء تواريخ تخريجها وعناوين ترجمتها:

لا تتمُّ دراسة فكرة من الأفكار الضاربة في عمق الزمن إلا عبر الوقوف على تطورها التاريخي ومعرفة المصطلحات والتصورات والصياغات التي تشكّلت بها عبر العصور. ودراسة التطور التاريخي في شرح ماهية أحاديث المهدي تقتضي من الباحثين معرفة التصورات التي مرَّت بها، وخير طريق لذلك هو دراسة كيفية تخريجها وترجمتها في كتب أهل الحديث. ذلك أن ترتيب الأحاديث وترجمتها في حدِّ ذاتهما يعدَّان عنصراً مساهماً في تفسيرها والوقوف على سياقها وأبعادها، ولذلك وجدنا علماءنا لا يدَّخرون وسعاً في تفسير مناسبات الحديث مع ترجمة الباب أو الكتاب، وصلة آحاد الأحاديث بما قبلها وما بعدها. فالإمام ابن حجر العسقلاني رحمه الله أولع بذلك، ومسح كتابه «**فتح الباري**» بمسحة الكشف عن تلك المناسبات، مما أضفى على كتابه سمة خاصة تتناسق مع إيحاءات النصوص، وإيماءات الإمام

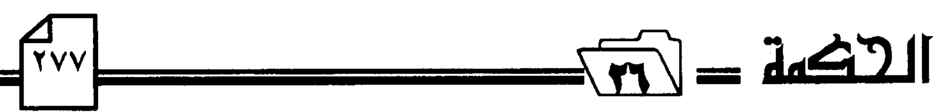
البخاري نفسه بوصفه مصنِّفاً للكتاب، مجتهداً في ترتيبه وتبويبه وتنسيقه.

ولقد بدأ التدوين لأحاديث المهدي في بدايات القرن الثالث الهجري، فأوردها **نعيم بن حماد** (ت ٢٢٨هـ) في كتابه الفتن، **ويحيى بن عبدالحميد الحماني** (ت ٢٢٨هـ) في مسنده، ثم **محمد بن سعد** (ت ٢٣٠هـ) في الطبقات، **وأبو بكر ابن أبي شيبة** (ت ٢٣٥هـ) في المصنف، والإمام **أحمد بن حنبل** (ت ٢١٤هـ) في مسنده، **وابن ماجه** (ت ٢٧٣هـ) في سننه، **وأبو داود** (ت ٢٧٥هـ) في سننه، ثم **الترمذي** (ت ٢٧٩هـ) في جامعه[(١)].

ولو عدنا إلى مصنف الإمام **ابن أبي شيبة** (ت ٢٣٥هـ) لوجدناه يخرج أحاديث المهدي في **(كتاب الفتن)**، ويوزّع هذا الكتاب إلى ثلاثة محاور أساسية: محور تحدث فيه عن كراهة الخروج في الفتنة والتعوّذ منها، وآخر بحثه تحت عنوان **(ما ذكر في الدَّجال)**، والثالث **(ما ذكر في عثمان)**، وقد أدرج أحاديث نزول عيسى ابن مريم وظهور المهدي في أحاديث المحور الثاني، وهو: **(ما ذكر في الدجّال)**[(٢)]، فكأن السياسة التي اتبعها في التقسيم والتبويب كانت مراعاة جانب **(الفتن)**، وذلك باعتبار أن النبي ﷺ بُعث بين يدي الساعة، وأن أشراطها ستتحقَّق في عمر أمته ﷺ، لذا أسمى المحور الثاني بـ **(ما ذكر في الدجال)** باعتباره فتنة وعلامة من علامات الساعة، أما نزول عيسى ابن مريم وظهور المهدي فإنهما من منجيات الفتن، فكانا تابعين لأصلها وإن كانت العبرة العامة فيهما هي الإخراج من الفتن والإفراج من المصائب، وكأن إتباعه أحاديث فتنة مقتل سيدنا عثمان لأحاديث الدجال آية كونه قد راعى كبر الأحوال وعظمها، فظهور الدجال أكثر هولاً من مقتله رضي الله عنه.

ويلاحظ أن الإمام ابن أبي شيبة قد أخرج معظم الأحاديث الواردة في

(١) انظر: مقدمة الشيخ مهيب بن صالح البوريني في تحقيق كتاب عقد الدرر في أخبار المنتظر، ليوسف بن يحيى المقدسي ص ٢٠.
(٢) أبو بكر بن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (٧/٤٤٦، ٤٨٨، ٥١٤).



المهدي، فمنها ما فيه التصريح بذكر المهدي، ومنها ما فيه التصريح بوصفه خليفة يحثو المال لا يعدّه، ويوافق اسمه اسم الرسول ﷺ، وأنه يؤمُّ عيسى ابن مريم، ومنها ما يعرّض به ككونه خليفةً في آخر الزمان[1].

والإمام **أحمد بن حنبل** (ت ٢٤١هـ) أخرج الأحاديث التي تصرّح بذكر (المهدي) وصفته ومدة خلافته ونسبه وعدله، وأضاف إلى ما ذكره ابن أبي شيبة حديث الرايات السود التي تجيء من قبل خراسان وفيها خليفة الله المهدي[2].

ويأتي الإمام **ابن ماجه** القزويني (ت ٢٧٣هـ)، فيعقد عنواناً خاصاً لأبواب الفتن وأشراط الساعة[3]، ويذكر منها **(فتنة الدجال وخروج عيسى ابن مريم وخروج يأجوج ومأجوج)**[4] ويتبعها بـ **(خروج المهدي)**[5]، ويختمها بـ **(الملاحم)**[6]، وأول حديث أورده هو حديث الرايات السود من قِبل المشرق، ثم حديث إصلاح المهدي في ليلة، وأنه من ولد فاطمة رضي الله عنها، وختم ذلك بحديث: «**يخرج ناس من المشرق فيوطئون للمهدي**»[7].

وجاء الإمام **أبو داود** (ت ٢٧٥هـ)، فعقد كتاباً للفتن والملاحم[8]، وأسمى أحاديث المهدي بـ **(كتاب المهدي)**، وذكر تحته اثني عشر حديثاً، يبدأ أولها بحديث: «**لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليهم اثنا عشر خليفة.. كلهم من قريش**»، وذكر أحاديث الرجل الذي يواطىء اسمه اسم الرسول ﷺ ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً، وحديث: «**المهدي من عترتي من**

---

(١) أبو بكر بن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (٧/٥١٢ ـ ٥١٤).

(٢) أحمد البنا، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (٢٣/٤٩ ـ ٥٤).

(٣) ابن ماجه القزويني، سنن ابن ماجه (٢/٣٦٣، ٣٨٩).

(٤) المصدر السابق (٢/٣٩٧).

(٥) المصدر السابق (٢/٣٠٢).

(٦) المصدر السابق (٢/٤٠٤، ٤٠٥).

(٧) المصدر السابق (٢/٤٠٢ ـ ٤٠٤).

(٨) أبو داود، سنن أبي داود مع عون المعبود لشمس الحق العظيم آبادي (١١/٣٠٣).

ولد فاطمة»، وأنه أجلى أقنى يملك سبع سنين، وأن جيشاً يخسف به بالبيداء، وحديث الرجل الذي يخرج من وراء النهر (الحارث حرَّاث) يوطىء لآل محمد[1]، ثم أتبعه بكتاب (**الملاحم**) وصدَّره بحديث: «**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدِّد لها أمر دينها**»[2]، مما يفهم منه أن المهدي وإن ناسب أن يكون من المجدِّدين إلا أنه لا يشترط فيه ـ عند أبي داود كما يظهر ـ أن يبعث على رأس المائة، فهو من الأئمة الذين أخبر عنهم الرسول ﷺ، وأخبر عن قيام الدين ما كانوا في الأمة، ولم يذكر العلماء شرط المائة سنة في بيان آحادهم، فلا يشترط أيضاً في حقِّ المهدي، فكأنه لما صدَّر كتاب المهدي بحديث الأئمة تشاوف إلى هذا المعنى، فذكر حديث التجديد في (الملاحم) محشواً بأحاديث المهدي لما بينه وبينها من اتِّصال وثيق.

ويأتي الإمام **الترمذي** (ت ٢٧٩هـ)، فيعقد باباً للفتن يضمّنها الحديث عن يأجوج ومأجوج، ثم يذكر باب (**ما جاء في الخلفاء**) حاوياً حديث الأئمة الاثني عشر من قريش، ثم باب (**ما جاء في الخلافة**)، وباب (**ما جاء أن الخلفاء من قريش إلى أن تقوم الساعة**)، وباب (**ما جاء في الأئمة المضلين**)، ويختم ذلك بـ (**باب ما جاء في المهدي**)، ويذكر في هذا السياق ثلاثة أحاديث من ملكه العرب، ومواطأة اسمه لاسم النبي ﷺ، وحثيه المال حثياً، ثم ذكر بعد ذلك (**باب ما جاء في نزول عيسى ابن مريم**) و(**باب ما جاء في الدجَّال**)[3]، فكأن الترمذي رتَّب هذه الأحاديث وبوَّبها حسب سياق الأحداث التي ستقع، وحشا بأحاديث الخلافة عموماً في باب الفتن نظراً لأن

(١) أبو داود، سنن أبي داود مع عون المعبود لشمس الحق العظيم آبادي (١١/٣٠٣، ٣٦١، ٣٨٥).

(٢) المصدر السابق (١١/٣٨٥، ٣٨٦).

(٣) الترمذي، جامع الترمذي مع تحفة الأحوذي للمباركفوري (٦/٣٧٢، ٤٧١، ٤٨٠، ٤٨٣ ـ ٤٩٠).



أكثر الفتن تقع في شأن الخلافة والرياسة، فكما يقول الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ): «أعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سُلَّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سُلَّ على الإمامة في كلِّ زمان»(١). وقد صرَّح الحديث الصحيح بذلك حيث يقول ﷺ: **«لتنقضنَّ عرى الإسلام عروة عروة، فكلما انتقضت عروة تشبَّث الناس بالتي تليها، فأولهن نقضاً الحكم، وآخرهن الصلاة»**(٢).

ولو أتينا إلى صحيح **ابن حبان** (ت ٣٥٤هـ) لوجدنا أنه أخرج أحاديث خليفة آخر الزمان، بيد أنها لا تصرّح بكلمة (المهدي)، لكن الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ) ترجم لها بأحاديث المهدي، فيقول: «ذكرُ الخبر المصرِّح بأن القوم الذين يخسف بهم إنما هم القاصدون إلى المهدي في زوال الأمر عنه»، و«ذكرُ البيان بأن خروج المهدي إنما يكون بعد ظهور الظلم والجور في الدنيا وغلبهما على الحقِّ والجدّ» و«ذكرُ البيان بأن المهدي يشبه خلقه خلق المصطفى»(٣).

وكذلك استدرك الحافظ أبو عبدالله **الحاكم النيسابوري** (ت ٤٠٥هـ) أحاديث المهدي على الصحيحين، وهي تصرح بذكر (المهدي) وصفاته وخصاله، وقد بدأها بحديث الرايات السود، وأنهاها بحديث أم سلمة ﵂ قالت: ذكر رسول الله ﷺ المهدي، فقال: **«نعم هو حق، وهو من بني فاطمة، أو من ولد فاطمة»**(٤).

بقي الحديث عن الصحيحين، فقد أثار عدم إخراجهما للأحاديث التي تصرح بالمهدي تساؤلاً لدى بعض الباحثين، وقالوا: ينبغي فهم السبب الذي

---

(١) الشهرستاني، الملل والنحل (٢١/١) وما بعدها.
(٢) انظر: عبدالرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣٦٣/٥)، قال المناوي: «أخرجه أحمد، وقال الذهبي: رجاله رجال الصحيح».
(٣) ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٢٣٦/١٥) وما بعدها.
(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين في الحديث (٤٦٤/٤ ـ ٤٦٥، ٥٥٧).

وراء ذلك، فمنهم من استدلَّ بذلك على أن الشيخين البخاري ومسلماً لم يكونا يريان فيها حجة، أو أن تشكلات تاريخية وأحداثاً زمنية هي التي ضخَّمت حجم مسألة (المهدي) وأخرجته في أذهان العامَّة من كونه خليفة أو مجدداً في آخر الزمان إلى ذات مقدسة تُنتظر وترجى به البركة. ولكي يتَّضح الأمر أكثر يجدر بنا أن نشير إلى الآتي:

إن الإمام **البخاري** لم يخرج أحاديث المهدي وخليفة آخر الزمان، لكنه أخرج حديث الأئمة الاثني عشر الذين يعزُّ بهم الدين ما كانوا[(١)]، والذي حمله بعض العلماء على ما يعمّ آخر خلفاء المسلمين في عمر هذه الأمة. ومعروف أن الإمام البخاري لم يستوعب في جامعه الصحيح كلَّ الصحيح ولا التزم ذلك، ومثله في ذلك الإمام مسلم[(٢)].

ويرى بعض الباحثين أن الإمام البخاري ترك إخراج أحاديث المهدي ميلاً منه إلى قراءة كليَّة لأحاديث الفتن التي لا تعنى بالتفاصيل، لذا كان تركه لغاية منهجية استهدفت جلب النظر إلى ما هو الغرض من كتاب الفتن، وهو الحذر من الفتن، وليخلع القداسة عن الأفراد[(٣)]. ويبدو أن هذا التعليل لا يستقيم، فالإمام البخاري أخرج كثيراً من الأحاديث التي تعنى بالتفاصيل، وذلك مثل حديث: **«لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس حول ذي الخلصة»**[(٤)]، و**«لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه»**[(٥)]، و**«لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى»**[(٦)]، وكل هذا دليل على أن البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ لم يترك

(١) البخاري، صحيح البخاري مع فتح الباري للعسقلاني (١٣/٢١١).
(٢) انظر: د.حارث سليمان الضاري، محاضرات في علوم الحديث ص ٣١ ـ ٣٢.
(٣) انظر: د.حسن أحمد إبراهيم ود.إبراهيم محمد زين: تطور فكرة المهدية في الصناعة الحديثية: دراسة في العلاقة بين التجديد والتقديس، ص ٣٣ ـ ٤٠.
(٤) البخاري، صحيح البخاري مع فتح الباري (١٣/٧٦).
(٥)(٦) المصدر السابق (١٣/٧٦).





إخراج أحاديث المهدي تجنّباً لذكر تفاصيل الفتن وأخبار الغيب.

أما الإمام **مسلم** فيختلف أمره عن أمر البخاري، حيث أخرج الأحاديث التي تصرح بظهور خليفة في آخر الزمان بعد حصار العراق، فقد بدأها بحديث: «**يوشك أهل العراق أن لا يجبى إليهم قفيز ولا درهم... يكون في آخر أمتي خليفة يحثي المال لا يعدّه عدّاً**»، وختمها بحديث: «**يكون في آخر الزمان خليفة يقسم المال ولا يعدّه**»[1]، وهي أحاديث ضمنها مسلم في (**كتاب الفتن وأشراط الساعة**)، من غير أن يترجم لها ترجمة خاصة، والناظر إليها لا يشكّ في أنها أحاديث المهدي إذا قارن ألفاظها بما أخرجه الأئمة الآخرون، فكونه خليفة في آخر الزمان يحثو المال ولا يعدّه ينبّه على أن ذلك هو المسمى بالمهدي الذي يكون من عترة المصطفى ﷺ، كما أخرجه أبو داود والترمذي وأصحاب السنن.

لذا نجد أن شرّاح صحيح مسلم قد اختلفت طريقتهم في الترجمة بها، فقد ترجم لها الإمام **القرطبي** (ت ٦٥٦هـ) بعنوان: (**باب الخليفة الكائن في آخر الزمان...**)[2]، وأدرجها كلٌّ من القاضي **عياض** (ت ٥٤٤هـ) والإمام **النووي** (ت ٦٧٦هـ) تحت كتاب (**الفتن وأشراط الساعة**)[3]، وامتنع كلٌّ من القاضي عياض والنووي عن تفسير الخليفة الوارد في الأحاديث وأبقياه مبهماً، بينما ذكر القرطبي إشارة إلى أحاديث أبي داود والترمذي في المهدي، غير أنه بقي متحفظاً كالقاضي والنووي في إرداف أحاديث مسلم مع أحاديث أصحاب السنن. وكأن نقطة التحفظ كانت نابعة من اعتقاد هؤلاء الأئمة أن كلمة: (المهدي) رواية بالمعنى، وأن الأصل الصحيح هو (الخليفة) أو (الرجل) بالإبهام، ويمكن فهم ذلك من عبارة للإمام القرطبي

(١) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم مع شرح النووي (١٨/٣٧ ـ ٣٨).

(٢) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٧/٢٥٢).

(٣) القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/٤٥٦ ـ ٤٥٧)، والنووي: شرح النووي على صحيح مسلم (١٨/٣٧ ـ ٣٨).

يسند فيها تسمية هذا الخليفة بالمهدي إلى بعض أصحاب السنن، إذ يقول: «وقد روى الترمذي وأبو داود أحاديث صحيحة في هذا الخليفة، وسمَّياه بالمهدي»[(١)]، لكنه أشار أخيراً إلى أنه (المنتظر) الذي انعقد في وعي المسلمين ظهوره، فقال: «فهذه أخبار صحيحة ومشهورة عن النبي ﷺ تدلُّ على خروج هذا الخليفة الصالح في آخر الزمان، وهو **يُنْتَظَرُ** إن لم يسمع بمن كملت له جميع الأوصاف التي تضمنتها تلك الأخبار»[(٢)]. ولعلَّ هذا السرَّ نفسه دفع البخاري إلى الإعراض عن إخراجه، تحفظاً من أن يُدرج في الحديث أو يروي الحديث بالمعنى في أمر من الأمور الغيبية والعقدية.

والذي يستخلص مما سبق أن كلمة (المهدي) وردت في روايات الإمام ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، والإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، ولم ترد في روايات الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ)، ولا روايات الإمام مسلم (ت ٢٦١هـ) لكنه أورد أحاديث (خليفة) آخر الزمان. وذكر لفظ (المهدي) بعد ذلك الإمام ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ)، وأبو داود (ت ٢٧٥هـ)، والترمذي (ت ٢٧٩هـ)، ولم يصرح بلفظ المهدي الإمام ابن حبان (ت ٣٥٤هـ)، وصرح به الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، ثم بدأ بعض أهل الحديث بإفراد كتاب أو جزء عن ظهور المهدي، ومنهم: أبو نعيم الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ) في: كتاب المهدي (مخطوط)، ويوسف بن يحيى المقدسي (ت ٦٨٥هـ) في: عقد الدرر في أخبار المنتظر، والسيوطي (ت ٩١١هـ) في: العرف الوردي في أخبار المهدي، وحسام الدين المتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ) في: البرهان في علامات مهدي آخر الزمان[(٣)]، وغيرهم من العلماء.

وجدير بالذكر أن جلَّ الأحاديث التي أخرجها الإمام أحمد وأصحاب

---

(١) القرطبي، المفهم (٧/٢٥٢).

(٢) المصدر السابق (٧/٢٥٤).

(٣) انظر: د.حسن أحمد إبراهيم ود.إبراهيم زين، تطور فكرة المهدية في الصناعة الحديثية، ص ٢٧.

السنن ابن ماجه وأبو داود والترمذي أخرجها مثلهم الإمام ابن أبي شيبة، فلا تستقيم دعوى بعض الباحثين أن أول مدونة حديثية تظهر فيها الأحاديث التي صرّح فيها بلقب المهدي هي مسند الإمام أحمد، وأن أبا داود لطبيعته الفقهية خاض في سرد التفريعات والتفصيلات[(١)].

أثر الأحداث السياسية في بلورة التصورات عن المهدي:

يرى بعض الباحثين أن أحاديث المهدي ما دامت فيصلاً في أيام الفتن، فلا بدَّ وأن تكون الفتن الحادثة في هذه الملة قد أثَّرت فيها وشكَّلتها وأعطتها بُعداً سياسياً. فالصحابي الجليل عبدالله بن الزبير (ت ٧٣هـ) لما حوصر من قبل الجيش الأموي بقيادة الحجاج بن يوسف الثقفي وامتنع عن

---

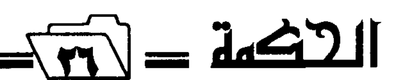
(١) يقول د. إبراهيم زين ود. حسن إبراهيم: «كانت معالجة هذين الإمامين ـ البخاري ومسلم ـ بشأن الفتن والملاحم متوخية الإطلاق والعموم دون الدخول في التفاصيل، في حين غلبت النزعة الفقهية على أبي داود في فهم الإشارات النبوية في هذا الباب. ومن ثم خرجت الصناعة الحديثية من عمومياتها ـ التي تفي بالغرض ـ إلى مجال الأحكام العملية التفصيلية، وذلك أمر لا يلائم ـ قطعاً ـ هذا الباب من الإشارات النبوية». [تطور فكرة المهدية في الصناعة الحديثية، ص ٥٦، وانظر: ص ٢١، وص ٤٨ ـ ٥٨].
فهذه التفصيلات قد أخرجها ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) قبل أبي داود (ت ٢٧٥هـ)، كما أن أحاديث البخاري ومسلم في شأن الفتن لم تأخذ طابع الإطلاق والعموم، ويكفي لبيان ذلك ما أوردناه من أحاديث البخاري، ومن حديث مسلم حديث: **«لا تذهب الأيام والليالي حتى يملك رجل يقال له جهجاه»** [صحيح مسلم مع شرح النووي (٣٦/١٨)].
وهناك أمر لا بد من لفت الانتباه إليه، وهو أن ما ورد عن الرسول ﷺ من أحاديث في الفتن والملاحم وأشراط الساعة لا يمكن تسميتها بـ (الإشارات النبوية) كما ورد في النص السابق، وذلك لما تفيده هذه اللفظة من احتواءات جوانية ترعرعت على أيدي المتصوفة، فالإشارة والرمز والكشف مصطلحات صوفية مقبلة على نوع من الإفراط والتفريط واللاانضباطية، أما أحاديث الرسول ﷺ فهي أجلّ من أن تدرج تحت مسمّى «الإشارات».

تسليم نفسه إليهم، قال: «اللهمَّ إني عائذ ببيتك، فقيل له: عائذ البيت»[1]، فهو بذلك أول من أطلق على نفسه (عائذ البيت)، ولا يخفى أن (عائذ البيت) كما ورد في الأحاديث يطلق على ذلك الخليفة الذي سُمِّي بـ (المهدي). كما أن محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بـ (ابن الحنفية) (ت ٨٠هـ) كان يقال له: سلام عليك يا مهدي، فيقول: أجل أنا مهدي، أهدي إلى الرشد والخير، اسمي محمد، فقولوا: سلام عليك يا محمد، أو يا أبا القاسم[2]. ومن هنا كان المختار بن أبي عبيد الثقفي (ت ٦٧هـ) يوظف دعوى المهدية لابن الحنفية في الأغراض السياسية لمحاربة الأمويين من جهة، والتمرّد على ابن الزبير من جهة أخرى[3].

ومن هنا قال د.إبراهيم زين ود.حسن إبراهيم: «لا شك أن كل هذه الأحداث قد فعلت فعلها في تشكيل الأحاديث في مرحلة التدوين في الصناعة الحديثية، وقد برز في هذه الأحداث شخصيات ثلاثة هم: ابن الزبير... وابن الحنفية... والمختار الثقفي.... ولا شك أن هذا النسيج المعقد للأحداث قد ترك أثراً واضحاً في الصناعة الحديثية من بعد»[4]. فانطلق الباحثان من تفسير هذه الأحداث السياسية إلى إعطاء أحاديث المهدي بعداً تاريخياً وراء البُعد النصّي، لذا دعوا إلى ضرورة قراءة هذه الأحاديث في ضوء الشبكة السياسية للأحداث التأريخية قبل عصر تدوين الحديث النبوي، «بل إن الفصل بين هذين الأمرين تجريد للازم عن ملزومه» لذا فإن «هذه المحاولة في الربط بين النصوص الدينية والتشكل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي اتخذته تلك النصوص مهمة للغاية، بسبب أن نصوص المهدية تقع في باب «الفتن» التي جاءت بها الإشارات النبوية»[5].

---

(١) انظر: محمد حسن عقيل، نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٨٤/١).
(٢) المصدر السابق (٣٤٨/١).
(٣) انظر: محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء (٥٣٨/٣) فما بعدها.
(٤) د.إبراهيم زين ود.حسن إبراهيم، تطور فكرة المهدية في الصناعة الحديثية، ص ٤٧.
(٥) المصدر السابق ص ٢٠.



لكن الناظر في تلك الأحداث السياسية وتلك الروايات التي صحَّحها أئمة الحديث لا يجد تلازماً عقلياً بين الأمرين، حيث إن المعهود في الروايات الحديثية والحكم على الأسانيد الالتفات إلى رجال السند والكشف عن درجة تأثّرهم بتلك الوقائع السياسية، وابن الزبير والمختار الثقفي لم تروَ عنهما أحاديث المهدي، لكن أخرج ابن ماجه حديثاً كان محمد ابن الحنفية من رجاله، وهو ما رواه إبراهيم بن محمد ابن الحنفية عن أبيه علي قال: قال رسول الله ﷺ: «**المهدي منا أهل البيت يصلحه الله في ليلة**»[(١)]، قال البخاري: «في إسناده نظر»[(٢)]، وذلك بسبب ياسين العجلي الذي رواه عن إبراهيم[(٣)]. على أن كلاً من ابن الزبير وابن الحنفية ﷺ من عدول الأمة، ولم يثبت عن أحد منهما ادعاء المهدية بالمعنى الذي دلَّت عليه الأحاديث، وقد نهى ابن الحنفية عن ندائه بالمهدي. بل يمكن الاستدلال بذلك على صحة الروايات في هذا الشأن، لأن في ذلك ما يثبت معرفة الرعيل الأول بخروج المهدي وأن تلك الروايات لم تخلق خلقاً.

وهناك روايات أخرى تثبت أنَّ جهابذة الحديث لم يكونوا يربطون بين تلك الأحاديث والأحداث السياسية في زمانهم. فهذا الإمام مسلم يروي حديث الجريري عن أبي نضرة عن جابر ﷺ قال: «قال رسول الله ﷺ: «**يكون في آخر أمتي خليفة يحثي المال حثياً لا يعدُّه عدّاً**» فقلت لأبي نضرة وأبي العلاء: أترياان أنه عمر بن عبدالعزيز؟ فقالا: لا»[(٤)]. وأخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم بن ميسرة ﷺ قال: قلت لطاوس: عمر بن عبدالعزيز المهدي؟ قال: «قد كان مهدياً وليس به، إن المهدي إذا كان زيد المحسن في إحسانه، وتيب عن المسيء من إساءته، وهو يبذل المال ويشتدُّ على

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه مع حاشية السندي (٢/٥١٩).
(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (١/٣١٧).
(٣) السندي، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٢/٥١٩).
(٤) مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي (١٨/٣٨ ـ ٣٩).

العمال، ويرحم المساكين»[1]، وعن حكيم بن سعد قال: «لما قام سليمان فأظهر ما أظهر قلت لأبي يحيى: هذا المهدي الذي يُذكر؟ قال: لا، ولا المتشبه»[2].

ففي ذلك دلالة واضحة على أن النصوص الصحيحة كانت تروى مصونةً عن التأثر بالواقع السياسي وأنها لم تكن أثراً لحدث سياسيٍّ ما. فالحكم على أحاديث المهدي الصحيحة بأنها تأثرت بالواقع الزمني لوجود عدَّة أحداث سياسية قبل عهد التدوين لا يقوم على دليل علمي صحيح، وذلك لأن أحداً من أهل العلم بالحديث لم يقل بأن أحداً من هؤلاء كان هو المهدي، فظهور هذه الدعاوى بين المبتدعة لا يدلُّ على ظهور ذلك بين أهل الحديث، بل كان يزيد مثل ذلك من تحفّظهم في الروايات. فالاستدلال بهذه الوقائع والأحداث لا يستقيم في ميزان النقد العلمي لا سيما إذا علمنا أن ابن الزبير وابن الحنفية لم يعرّفا بأنفسهما على أنهما المهدي أو العائذ بالبيت، فقال ابن الزبير: أنا عائذ ببيتك، ولم يقل: أنا العائذ ببيتك، وابن الحنفية قال: أجل أنا مهدي، ولم يقل: أنا المهدي، ففرق بين التعبيرين.

يقول الإمام ابن القيِّم: «المهدي في جانب الخير والرشد كالدجال في جانب الشرِّ والضلال. وكما أنَّ بين يدي الدجَّال الأكبر صاحب الخوارق دجالين كذَّابين، فكذلك بين يدي المهديِّ الأكبر مهديُّون راشدون»[3].

ولقد تلفي أن تطور التفسيرات للمهديِّ قد أدَّى أخيراً إلى ظهور فرق وجماعات منحرفة ومدَّعي المهديَّة في أعصار وأمصار مختلفة، مما أدَّى بفريق من العلماء المتأخرين إلى محاولة إنكارها، مع اعتراف بعضهم بأن

(١) ابن أبي شيبة، المصنف (٥١٤/٧).
(٢) المصدر السابق (٥١٤/٧).
(٣) ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ص ١٥٠.



ظهوره مذهب الكافة من أهل الإسلام. **فابن خلدون** (ت ٨٠٨هـ) عقد فصلاً خاصاً لبيان شأن المهدي بعنوان: **(الفصل الثاني والخمسون في أمر الفاطمي وما يذهب إليه الناس في شأنه وكشف الغطاء عن ذلك)** قال فيه: «اعلم أن المشهور بين الكافة من أهل الإسلام على ممرّ الأعصار أنه لا بدَّ في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت يؤيِّد الدين ويظهر العدل، يتبعه المسلمون ويستولي على الممالك الإسلامية، ويسمَّى بالمهدي، ويكون خروج الدجال وما بعده من أشراط الساعة في الصحيح على إثره»[1].

فهل يمكن أن تكون تلك الأحاديث الواردة في شأن مشهور بين الكافة من أهل الإسلام على ممرِّ الأعصار نسيج الأحداث السياسية؟! فلو كانت نسيجَها لما كان اعتقادها مذهبَ الكافة من أهل الأعصار خلافَ ما هو الشأن في الأمور السياسية.

وقد أعاد ابن خلدون ظهور هذه التطورات المنحرفة في تصوير المهدي إلى دائرة الفكر الشيعي، وإلى الدائرة الصوفية التي اغترفت من الفكر الشيعي الشيء الكثير، فتراه يقول: «أما المتصوفة فلم يكن المتقدمون منهم يخوضون في شيء من هذا... وكان كلام الإمامية والرافضة من الشيعة في تفضيل علي ﷺ والقول بإمامته... ثم حدث فيهم بعد ذلك القول بالإمام المعصوم... ثم حدث أيضاً عند المتأخرين من الصوفية الكلام في الكشف وفيما وراء الحس.. فشاركوا فيها الإمامية والرافضة... وظهر منهم أيضاً القول بالقطب والأبدال، وكأنه يحاكي مذهب الرافضة في الإمام والنقباء وأُشربوا أقوالَ الشيعة... حتى لقد جعلوا مستند طريقهم في لبس الخرقة أن علياً ﷺ ألبسها الحسن البصري... وفي تخصيص هذا بعليٍّ ﷺ دونهم - أي الصحابة الآخرين - رائحة من التشيع قوية... وظهر منهم أيضاً القول بالقطب، وامتلأت كتب الإسماعيلية من الرافضة وكتب

---

(١) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٨٧.

المتأخرين من المتصوفة بمثل ذلك في الفاطمي المنتظر... وربما يستدلّ بعضهم بكلام المنجمين في القرانات... وأكثر من تكلَّم من هؤلاء المتصوفة المتأخرين في شأن الفاطمي ابن العربي... وابن قسي... وعبدالحق بن سبعين وابن أبي واطيل...»[١].

فابن خلدون يؤسِّس نظرته فيما يتعلَّق بالإمامة والخلافة على توافر العصبية التي تقوم عليها شوكة الإمام، فما لم توجد شوكة لا يستقيم أمر الإمام ولا يتمّ، ومن ثمة رأى أن حديث الأئمة من قريش وغيره من أحاديث الإمامة لقريش كان معللاً بوجود العصبية، فإذا وجدت في غيرهم ولم توجد فيهم كانوا أحقَّ بالإمامة منهم، فيقول: «إن الأحكام الشرعية كلَّها لا بد لها من مقاصد وحكم تشتمل عليها، وتشرع لأجلها، ونحن إذا بحثنا عن الحكمة في اشتراط النسب القرشي ومقصد الشارع منه، لم يقتصر فيه على التبرُّك بوصلة النبي ﷺ كما هو في المشهور، وإن كانت تلك الوصلة موجودة والتبرك بها حاصلاً، لكن التبرُّك ليس من المقاصد الشرعية كما علمت، فلا بدَّ إذن من المصلحة في اشتراط النسب، وهي المقصودة من مشروعيتها، وإذا سبرنا وقسمنا لم نجدها إلا اعتبار العصبية التي تكون بها الحماية والمطالبة، ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب، فتسكن إليه الملة وأهلها، وينتظم حبل الألفة فيها. وذلك أن قريشاً كانوا عصبة مضر وأصلهم وأهل الغلب منهم، وكان لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والعصبية والشرف... فإذا ثبت أن اشتراط القرشية إنما هو لدفع التنازع بما كان لهم من العصبية والغلب، وعلمنا أن الشارع لا يخصُّ الأحكام بجيل ولا عصر ولا أمة، علمنا أن ذلك إنما هو من الكفاية فرددناه إليها، وطردنا العلة المشتملة على المقصود من القرشية، وهي وجود العصبية...»[٢].

---

(١) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

لذا فلا غرو أن يحكم ابن خلدون هذه السُّنة الاجتماعية العمرانية في مغزى أحاديث المهدي، ويقول: «الحق الذي ينبغي أن يتقرَّر لديك أنه لا تتم دعوة من الدين والملك إلا بوجود شوكة عصبية تظهره وتدافع عنه من يدفعه حتى يتمَّ أمر الله فيه... وعصبية الفاطميين بل وقريش أجمع قد تلاشت من جميع الآفاق، ووجد أمم آخرون قد استعلت عصبيَّتهم على عصبية قريش إلا ما بقي بالحجاز في مكة وينبع بالمدينة من الطالبيين من بني حسن وبني حسين وبني جعفر، منتشرون في تلك البلاد وغالبون عليها، وهم عصائب بدوية متفرقون في مواطنهم وإماراتهم وآرائهم، يبلغون آلافاً من الكثرة، فإن صحَّ ظهور هذا المهدي فلا وجه لظهور دعوته إلا بأن يكون منهم، ويؤلِّف الله بين قلوبهم في اتِّباعه حتى تتمَّ له شوكة وعصبية وافية بإظهار كلمته وحمل الناس عليها. وأما على غير هذا الوجه، مثل أن يدعو فاطمي منهم إلى مثل هذا الأمر في أفق من الآفاق من غير عصبية ولا شوكة إلا بمجرد نسبة في أهل البيت فلا يتم ذلك، ولا يمكن، لما أسلفناه من البراهين الصحيحة»[1].

ثم ذكر كيف أن العامة خدعوا بدعوى مدَّعي المهدية ويقصدونهم في القاصية من الممالك وأطراف العمران، فتقوى عندهم الأوهام، وأشار إلى أن التويزري خرج برباط ماسة وادَّعى أنه الفاطمي واتَّبعه كثيرون، حتى دسَّ عليه وقتل بياتاً، وكذلك ظهر في غمارة رجل يعرف بالعباس وادَّعى أنه الفاطمي، فقُتل بفاس، «وبعد ذلك ظهر ناس بهذه الدعوة يشتبهون بمثل ذلك، ويلبسون فيها، وينتحلون اسم السُّنة وليسوا عليها إلا الأقل، فلا يتمّ لهم ولا لمن بعدهم شيء من أمرهم»[2]. فكأن ابن خلدون يرى أن هذه الأحاديث لا يمكن فهمها على أن البشارة فيها منصبَّة على شخص المهدي ذاته، بل حاول بقدر استطاعته أن يجرد المهدي ـ إن ظهر ـ من شخصانيَّته

(١) ابن خلدون، المقدمة، ص ٣٠٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٥.

إلى ما سوف يتمتع به من قوة العصبية والشوكة. وتلك حقيقة لا بدَّ من النزول عندها، حيث إن بشارته لا تعدل ببشارة نبيٍّ من الأنبياء، وإنه لن يكون أعظم سعياً من رسول الله ﷺ الذي ظلَّ ثلاثة وعشرين عاماً يدعو الناس ويعمل من أجل توطيد دعائم الإسلام وإقامة دولته، فإذا لم يكن الرسول ﷺ قد انفرد في مهمة الإبلاغ والتبليغ، بل أيَّده صحبه وعزره أقاربه ونصره أتباعه، فإن ذلك لا بدَّ منه فيمن هو إمام أو خليفة لا ترتقي درجته إلى مقام النبوة بحال.

لذا نجد أن ظهور المحاولات الفردية في تأريخنا لم يكن يغني في واقع الأمر شيئاً، وصار شرَّاح الأحاديث تباعاً ينبِّهون على ظهور دعاوى المهدية في بلاد كذا وكذا، ويحذرون من عواقبها السيئة الوخيمة، ولذلك تجد **الملا علي القاري** (ت ١٠١٤هـ) يقول في معرض شرحه لأحاديث المهدي: «اعلم أن كثيراً من الناس ادَّعوا أنه المهدي، فمنهم من أراد المعنى اللغوي فلا إشكال، ومنهم من ادَّعى باطلاً وزوراً، واجتمع عليه جمع من الأوباش، وأراد الفساد في البلاد، فقُتل واستراح منه العباد. . . وقد ظهر في البلاد الهندية جماعة تسمى المهدوية، ولهم رياضات عملية، وكشوفات سفلية، وجهالات ظاهرية من جملتها: أنهم يعتقدون أن المهدي الموعود هو شيخهم الذي ظهر ومات ودُفن في بعض بلاد خراسان، وليس يظهر غيره مهدي في الوجود، ومن ضلالتهم أنهم يعتقدون أن من لم يكن على هذه العقيدة، فهو كافر»[1].

ويقول الشيخ شمس الحق **العظيم آبادي** (ت ١٣٢٢هـ): «لا شك أن ما زعمت الشيعة من أن المهدي المبشَّر به في الأحاديث هو محمد بن الحسن العسكري القائم المنتظر وأنه مختفٍ وسيظهر، هي عقيدة باطلة، لا دليل عليه. ويقرب من هذا ما زعم أكثر العوام وبعض الخواص في حقِّ

(١) الملا علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٩/٣٥٧).



الغازي ـ الشهيد الإمام الأمجد السيد أحمد البريلوي ﷺ ـ أنه المهدي الموعود المبشَّر به في الأحاديث، وأنه لم يستشهد في معركة الغزو، بل إنه اختفى عن أعين الناس، وهو حيٌّ موجود في هذا العالم إلى الآن، حتى أفرط بعضهم فقال: «إنَّا لقيناه في مكة المعظَّمة حول المطاف ثم غاب بعد ذلك، ويزعمون أنه سيعود ويخرج بعد مرور الزمان، فيملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً، وهذا غلط وباطل، والحق الصحيح أن السيد الإمام استشهد ونال منازل الشهداء، ولم يختفِ عن أعين الناس قط، والحكايات المروية في ذلك كلها مكذوبة مخترعة، وما صحَّ منها فهو محمول على محمل حسن. وقد طال النزاع في أمر السيد الشهيد من حياته واختفائه، حتى جعلوه جزء العقيدة، ويجادلون من ينكره، وإلى الله المشتكى. . .»[1].

وهكذا يلاحظ أن أتباع هؤلاء المدَّعين يتذرَّعون بالغيبة والغيبوبة، ويعتقدون الرجعة لمن يظنونه مهدياً، حتى لقد أصبح شعاراً وعقيدة ثابتة لكلِّ فرقة اعتقدت ذلك ثم مات المزعوم أو قُتل دون أن يتحقَّقوا بزعمهم، كما حدث للشيعة مع محمد بن الحسن العسكري، ولأتباع النوربخشي والبريلوي في الهند.

وهذا ما جعل بعض الأئمة يصدر الفتوى بقتل من ادَّعى المهدية، فيقول الشيخ **القاري**: «وقد جمع شيخنا العارف بالله الولي الشيخ علي المتقي رحمه الله رسالة جامعة في علامات المهدي، منتخبة من رسائل السيوطي رحمه الله، واستفتى من علماء مكة من المذاهب الأربعة، وقد أفتوا بوجوب قتلهم على من يقدر من ولاة الأمر عليهم»[2]، وذلك لما يصحبه عادة من عقائد دخيلة، وزعم باطل، وتفريق للكلمة، فبدل أن يكون هؤلاء

(١) العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/٣٦٧ ـ ٣٦٨).
(٢) المصدر السابق (٩/٣٥٧ ـ ٣٥٨).

المدَّعون رموزاً للوحدة الإسلامية ينقلبون إلى فتيلة لتحوّلات منحرفة واعتقادات باطلة تشتت شمل الأمة، ولا تجمعها من شتات.

أحاديث المهدي وتطوّر شروحها في كتب أهل السنة:

رويت في شأن المهدي أحاديث كثيرة تختلف ألفاظها وصيغها في البيان، فمنها ما يصرح بلفظ (المهدي)، ومنها ما يعبر عنه بلفظ (خليفة) أو (إمام) أو (عائذ بالبيت) أو (رجل) من عترة النبي أو أمته ﷺ، ومنها ما لا تصريح فيه بذلك، لكن حمله عليه أو على زمانه شرَّاح الحديث، ونظراً لكثرة هذه الروايات فإن الباحث سيقتصر على الروايات التي كادت توجد في معظم كتب المحدِّثين، وهي الأحاديث التي تنتظم في أحضانها معرفة ظهوره واسمه ونسبه، ووصف خلقه، وخلقته، والأحداث السياسية التي تمهِّد لبيعته، وذلك كالآتي:

١ ـ الإخبار بضرورة خروج المهدي:

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **«لو لم يبقَ من الدهر إلاَّ يوم لبعث الله رجلاً من أهل بيتي يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً»**[1].

(١) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة [المصنف (٥١٣/٧)]، وأحمد [الفتح الرباني (٤٩/٢٣)]، وأبو داود [السهارنفوري، بذل المجهود في حل أبي داود (١٩٢/١٧)] عن علي، وأخرجه أحمد عن ابن مسعود بلفظ: **«لا تقوم الساعة...»** أو: **«لا تنقضي الأيام»** و**«لا يذهب الدهر»** [الفتح الرباني (٤٩/٢٣)]، وكذلك أبو داود [بذل المجهود (١٩٠/١٧)] بلفظ: **«لطول الله ذلك اليوم»**، والترمذي [المباركفوري، تحفة الأحوذي على جامع الترمذي (٤٨٥/٦)] بلفظ: **«حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي»**، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرج نحوه ابن حبان [الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٢٣٦/١٥)] والحاكم النيسابوري [المستدرك على الصحيحين في الحديث (٥٥٧/٤)] وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي [تلخيص المستدرك بذيل المستدرك (٥٥٧/٤)]، وقال عنه الشيخ ناصر الدين الألباني [صحيح سنن أبي داود]: حسن صحيح.



لم يصرِّح الحديث بجميع ألفاظه بأن ذلك الرجل هو (المهدي)، ومع ذلك أطبق شرَّاح الحديث على تأويله به، صرَّح بذلك الملا **علي القاري** (ت ١٠١٤هـ)[١]، **والسهارنفوري** (ت ١٣٤٦هـ)[٢]، **والمباركفوري** (ت ١٣٥٤هـ)[٣]، مستدلِّين بأن أبا داود والترمذي أخرجاه في باب المهدي[٤]. والحديث بهذا اللفظ المذكور لا إشكال فيه عند شرَّاح الحديث، ولكن برز إشكال عند بعضهم في لفظ من ألفاظه، وهو: «**حتى يملك العرب رجل**...»، فقد استشكلوا ذلك: هل ستكون إمامته بين العرب وحدهم؟ وأجابوا عليه بأجوبه مختلفة.

قال **الطيبي** (ت ٧٤٣هـ): «قوله: «**يملك العرب**» لم يذكر العجم، وهم مرادون أيضاً، لأنه إذا ملك العرب واتَّفقت كلمتهم، وكانوا يداً واحدة قهروا سائر الأمم»[٥].

وقال الملا **علي القاري** (ت ١٠١٤هـ) بعد نقله استشكال الطيبي وجوابه: «ويمكن أن يقال: ذكر العرب لعزَّتهم في زمنه، أو لكونهم أشرف، أو هو من باب الاكتفاء، ومراده: العرب والعجم، لأنهم كلهم يطيعونه، بخلاف العجم، بمعنى: ضد العرب، فإنه قد يقع منهم خلاف في إطاعته»[٦].

وذكر **المباركفوري** (ت ١٣٥٤هـ) الإشكال ونقل إجابة الطيبي والقاري، ثم قال: «والأظهر أنه اقتصر على ذكر العرب لأنهم كلهم يطيعونه

---

(١) علي القاري، مرقاة المفاتيح (٩/٣٤٩).

(٢) السهارنفوري، بذل المجهود (١٧/١٩١).

(٣) المباركفوري، تحفة الأحوذي (٦/٤٨٥).

(٤) انظر: حسين الطيبي، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (١١/٣٤٤٤).

(٥) انظر: المصدر السابق (١١/٣٤٤٣).

(٦) القاري، مرقاة المفاتيح (٩/٣٤٩).

بخلاف العجم، بمعنى: ضد العرب، فإنه قد يقع منهم خلاف في إطاعته»[1].

ويبدو أن ما ذكره بعضهم من أن ذكر العرب من أجل انقيادهم له مع إمكان خلاف العجم رأي لا يتَّسق مع سياق الأحاديث الأخرى التي تروى في هذا الصدد، حيث إن حديث الرجل الذي من قريش أخواله كلب يهاجم المهدي، وكذلك حديث جيش (السفياني) الآتيين، يدلأن على خلاف ذلك المدَّعى، لأنهما من العرب، بينما بشَّر النبي ﷺ بأهل المشرق الذين يحملون الرايات السود لنصرة المهدي، وهم من قبل خراسان، والظاهر أنهم من العجم. فلا يبعد أن يكون تخصيصهم بالذكر دون غيرهم يعود إلى كونهم يختلفون على المهدي، أو تكون كلمتهم مختلفة كما ذكر الطيبي. فينصره الله بأهل الرايات السود، وهم سبق لهم أن طالبوا بخير فلم يعطَوه، حتى إذا أعطوا طلبهم قالوا: لا إلا أن تبايعوا المهدي[2]. والدليل على أنه يملك غير العرب أيضاً رواية ابن حبان: «**لا تقوم الساعة حتى يملك الناس رجل من أهل بيتي...**»[3].

٢ ـ اسم المهدي ونسبه ووصفه الخَلقي والخُلقي:

أولاً: اسم المهدي ونسبه:

أ ـ عن زر عن عبدالله بن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ: «**لا تقوم الساعة حتى يلي رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي**»[4]، أو: «**يواطىء اسمه**

---

(١) المباركفوري، تحفة الأحوذي (٤٨٥/٦).

(٢) راجع تلك الأحاديث في الفتح الرباني (٥١/٢٣ ـ ٥٤).

(٣) ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٢٣٧/١٥).

(٤) أخرجه الإمام أحمد [الفتح الرباني (٤٩/٢٣)]، وأبو داود [بذل المجهود (١٩١/١٧)]، والترمذي [تحفة الأحوذي (٤٨٦/٦)]، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وقال عنه الشيخ الألباني [صحيح سنن أبي داود (٨٠٨/٣)]: حسن صحيح.

اسمي واسم أبيه اسم أبي»[(١)].

يتعلَّق الإشكال في هذا الحديث بتفسير المراد من مواطأة اسمه لاسم النبي ﷺ، فالمواطأة في اللغة هي الموافقة، فهل يدلُّ الحديث على أن ذلك الرجل اسمه محمد بن عبدالله؟

أما الإمام **ابن العربي المالكي** (ت ٥٤٣هـ) فقد سكت عن تفسيره، بل قال: «الذي يصحُّ من هذا كلِّه أنه يملكها رجل من أهل بيته يواطىء اسمه اسمه»[(٢)]، ومثله قال **الإمام القرطبي** (ت ٦٥٦هـ)[(٣)].

وجاء شيخ الإسلام **ابن تيمية الحرَّاني** (ت ٧٢٨هـ) فقال: «المهدي الذي أخبر به النبي ﷺ اسمه محمد بن عبدالله لا محمد بن الحسن... ولهذا لما كان الحديث المعروف عند السلف والخلف أن النبي ﷺ قال في المهدي: «**يواطىء اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي**» صار يطمع كثير من الناس في أن يكون هو المهدي، حتى سمَّى المنصور ابنه محمداً ولقَّبه بالمهدي مواطأةً لاسمه واسم أبيه، ولكن لم يكن هو الموعود به»[(٤)].

وأعرض الإمام **الطيبي** (ت ٧٤٣هـ) عن تفصيله[(٥)].

وقال **القاري** (ت ١٠١٤هـ): «**يواطىء**» أي: يوافق، «**اسمه اسمي**» أي: ويطابق رسمه رسمي، فإنه محمد المهدي، وبهديه ﷺ للناس مهدي... فيكون محمد بن عبدالله، فيه ردٌّ على الشيعة حين يقولون:

(١) أخرجه ابن أبي شيبة [المصنف (٥١٣/٧)]، وأبو داود [بذل المجهود (١٩١/١٧)]، وابن حبان [الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٢٣٧/١٥)]، وقال عنه الشيخ الألباني [صحيح سنن أبي داود (٨٠٨/٣)]: حسن صحيح.

(٢) ابن العربي، عارضة الأحوذي على صحيح الترمذي (٧٧/٩).

(٣) القرطبي، المفهم (٢٥٣/٧).

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٩٥/٤ ـ ٩٨).

(٥) الطيبي، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (٣٤٤٣/١١).

المهدي الموعود هو القائم المنتظر، وهو محمد بن الحسن العسكري»[1].

وقال **المناوي** (ت ١٠٣١هـ): «فيه ردٌّ لقول الرافضة: إن المهدي هو الإمام أبو القاسم محمد الحجة ابن الإمام أبي محمد الخالص وإنه المهدي المنتظر، لأنه وإن وافق اسمه اسمه، لكن اسم أبيه ليس موافقاً لاسم أبيه»[2].

وبمثل التفسير الذي سلف عن ابن تيمية والقاري والمناوي فسَّره **العظيم آبادي** (ت ١٣٢٢هـ)، **والسهارنفوري** (ت ١٣٤٦هـ)، **والمباركفوري** (ت ١٣٥٣هـ)[3].

ويبدو أن في هذا التفسير تكلّفاً حملهم عليه ردّهم على الرافضة والإمامية، فقد أرادوا أن يؤكِّدوا أن محمد بن الحسن العسكري ليس بالمهدي الموعود، وإلا فإن كلمة «**يواطىء**» لا تدلُّ على المطابقة في الرسم الكتابي، بل هي عامة في الموافقة، فيجوز أن يكون اسمه (محمداً وأحمد والهادي والماحي) وغيرها من أسمائه ﷺ، فقد عقد الإمام مالك في (الموطأ) عنواناً وأسماه (**أسماء النبي ﷺ**)، وأخرج عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: «**لي خمسة أسماء: أنا محمد وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب**»[4]، وكذلك الأمر في اسم أبيه. وذلك بدليل أن القرآن الكريم ذكر أن اسم الرسول ﷺ الذي بشّر به عيسى عليه السلام كان (أحمد)، وقد كان اسمه الأشهر ﷺ (محمداً). فدلَّ ذلك على أن الموافقة في رسم الحروف غير ضرورية.

---

(١) القاري، مرقاة المفاتيح (٩/٣٤ ـ ٣٥).

(٢) عبدالرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير (٥/٣٣٢).

(٣) العظيم آبادي، عون المعبود (١١/٣٧١)، والسهارنفوري، بذل المجهود (١٧/١٩١)، والمباركفوري، تحفة الأحوذي (٦/١٣٥٣).

(٤) مالك بن أنس، الموطأ مع تنوير الحوالك للسيوطي (٣/١٦٢ ـ ١٦٣).



وإذا أردنا أن نحلِّل السبب الذي كمن وراء تعيين العلماء له بـ (محمد بن عبدالله) فيمكننا أن نقول:

كأني بهؤلاء الأئمة أرادوا أن يشدّوا الخناق على دعاوى المهدية ومدَّعيها والمتشاوفين إليها، فحملوا الحديث على أضيق المعاني وأشدّها حدّاً ورسماً، سدّاً للفتن التي تنجم عن فتح المجال واسعاً أمام الاحتمالات المؤدِّية إلى خوض تأويلات متعسِّفة باطلة في أغلب الأحوال.

ب - عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«المهدي من عترتي: من ولد فاطمة»**[1].

توجهت إلى هذا الحديث عدة إشكالات، وكالآتي:

١. هل المهدي من ولد الحسن أو من ولد الحسين رضي الله عنهما؟

يقول **ابن القيم** (ت ٧٥١هـ) معبِّراً عن رأي أهل السنة والجماعة: «إنه رجل من أهل بيت النبي ﷺ، يخرج في آخر الزمان، وقد امتلأت الأرض جوراً وظلماً، فيملأها قسطاً وعدلاً، وأكثر الأحاديث على هذا تدلّ. وفي كونه من ولد الحسن سرٌّ لطيف، وهو أن الحسن رضي الله عنه ترك الخلافة لله، فجعل الله من ولده من يقوم بالخلافة الحقّ، المتضمِّن للعدل الذي يملأ الأرض. وهذه سنَّة الله في عباده أنه من ترك لأجله شيئاً أعطاه الله، أو أعطى ذرِّيته أفضل منه، وهذا بخلاف الحسين رضي الله عنه، فإنه حرص عليها، وقاتل عليها، فلم يظفر بها، والله أعلم»[2].

ويقول **القاري** (ت ١٠١٤هـ): «اختلف في أنه من بني الحسن أو من

---

(١) أخرجه أبو داود [بذل المجهود (١٧/١٩٣)]، وابن ماجه [سنن ابن ماجه مع حاشية السندي (٢/٥١٩)]، والحاكم [المستدرك (٤/٥٥٧)]، وسكت عنه، ولم يعلق عليه الذهبي بشيء [تلخيص المستدرك (٤/٥٥٧)]، وقال عنه الشيخ الألباني [صحيح سنن أبي داود (٣/٨٠٨) وصحيح سنن ابن ماجه (٢/٣٨٩)]: صحيح.

(٢) ابن القيم، المنار المنيف، ص ١٥١.

بني الحسين، ويمكن أن يكون جامعاً بين النسبتين الحسنيين، والأظهر أنه من جهة الأب حسَني، ومن جانب الأم حسَيني قياساً على ما وقع في ولدَي إبراهيم، وهما إسماعيل وإسحاق عليهم الصلاة والسلام، حيث كان أنبياء بني إسرائيل كلّهم من بني إسحاق، وإنما نبِّىء من ذرية إسماعيل نبيُّنا ﷺ، وقام مقام الكل، ونعم العوض، وصار خاتم الأنبياء. فكذلك لما ظهرت أكثر الأئمة وأكابر الأمة من أولاد الحسين، فناسب أن ينجبر الحسن، بأن أعطي له ولد يكون خاتم الأولياء، ويقوم مقام سائر الأصفياء، على أنه قد قيل: لما نزل الحسن رضي الله عنه عن الخلافة الصورية، كما ورد في منقبته في الأحاديث النبوية أعطي له لواء ولاية المرتبة القطبية، فالمناسب أن يكون من جملتها النسبة المهدوية المقارنة للنبوة العيسوية، واتِّفاقهما على إعلاء كلمة الملة النبوية على صاحبها ألوف السلام وآلاف التحية»[١].. «وبه يبطل قول الشيعة: إن المهدي هو محمد بن الحسن العسكري القائم المنتظر، فإنه حسيني بالاتفاق..»[٢].

ونقل **العظيم آبادي** (ت ١٣٢٢هـ) هذا الكلام برمَّته في الجواب عن الإشكال[٣].

وقال **السهارنفوري** (ت ١٣٤٦هـ): «**«المهدي من عترتي»** العترة: ولد الرجل من صلبه **«من ولد فاطمة»** رضي الله عنها، قال بعضهم: من ولد الحسن، وقال بعضهم: من ولد الحسين رضي الله عنه، والأولى أن يقال: من ولدهما بأن يكون من جهة الوالد حسنياً، ومن جهة الأم حسينياً»[٤].

ويبدو أن مثل هذه التفسيرات التفصيلية نابعة من أمرين هما:

---

(١) القاري، مرقاة المفاتيح (٩/٣٤٩).

(٢) المصدر السابق (٩/٣٦٢).

(٣) العظيم آبادي، عون المعبود (١١/٣٧٠).

(٤) السهارنفوري، بذل المجهود (١٧/١٩٣).





● محاولة أهل السُّنة أن ينفوا عن محمد بن الحسن العسكري سمة المهدي، ويجرِّدوه من دعوى الشيعة، كما هو واضح من عبارات الملا علي القاري. فهذا الإشكال لم يكن وليد هذا الحديث ذاته، بل كان وليد الخلاف العقدي بين الطرفين. وإذا كان هؤلاء العلماء قد استندوا في وجهة نظرهم هذه إلى حديث أبي داود بسنده عن أبي إسحاق قال: قال علي ﷺ ونظر إلى ابنه الحسن ﷺ فقال: «إن ابني هذا سيِّد كما سمَّاه النبي ﷺ، وسيخرج من صلبه رجل يسمى باسم نبيِّكم ﷺ يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق، ثم ذكر قصة يملأ الأرض عدلاً»(1)، فهو حديث ضعيف فيه انقطاع، ولا تقوم به حجة(2).

● تأثّر بعض الشرَّاح بالحركة الصوفية في هذا الشأن، فترى الملا علي القاري يبرِّر كون المهدي من صلب الحسن بتبريرات بعيدة، قائمة على القياس بين ظهور الرسول ﷺ من صلب إسماعيل والأنبياء من صلب إسحاق، وخروج المهدي من صلب الحسن وخروج أكثر الأئمة والأصفياء من صلب الحسين. وهذه المقاييس بعيدة عن المنطق ورجم بالغيب، مما يدلُّ على أن التصوّف والتشيُّع قد أدَّيا معاً ببعض الشرَّاح إلى تسجيل تصوّراتهم الشخصية عن المهدي، الأمر الذي أدَّى إلى ظهور نوع من الانحراف في تصوّر هذه القضية. بل هذا يسجّل بالحبر الأزرق: أن التشيُّع والتصوُّف كان لهما دور كبير في إذكاء روح الدعاوى المهدوية في أحضان التاريخ الإسلامي، نظراً لفسحهما نوعاً من المجال للقول في مثل هذه القضايا بالرأي، والاعتماد على السرِّ.

٢. يشكل على هذا الحديث ما رواه الدارقطني عن عثمان بن عفان ﷺ

(١) أخرجه أبو داود في سننه [بذل المجهود (١٧/١٩٩)].

(٢) قال المنذري [مختصر سنن أبي داود مع معالم السنن للخطابي (٦/١٦٢)]: «هذا منقطع. أبو إسحاق السبيعي رأى علياً ﷺ رؤية». وقد ذكره الشيخ الألباني في [ضعيف سنن أبي داود، ص ٤٢٥].



عن النبي ﷺ قال: «**المهدي من ولد العباس: عمي**»[1].

فقد ذهب فريق إلى أنه المهدي الذي ولي من بني العباس، وقد انتهى زمانه، وقد حكى الإمام **ابن القيِّم** (ت ٧٥١هـ) هذا القول وتولَّى الردَّ عليه فقال: «القول الثاني: أنه المهدي الذي ولي من بني العباس، وقد انتهى زمانه، واحتجَّ أصحاب هذا القول بما رواه أحمد في مسنده.. عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا رأيتم الرايات السود قد أقبلت من خراسان فائتوها ولو حبواً على الثلج، فإن فيها خليفة الله المهدي**». وعلي بن زيد قد روى له مسلم متابعة ولكن هو ضعيف وله مناكير تفرَّد بها، فلا يحتجّ بما ينفرد به.

وفي سنن ابن ماجه عند عبدالله بن مسعود قال: .. قال ﷺ: «**إنَّا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وإن أهل بيتي سيلقون بلاءً وتشريداً وتطريداً، حتى يأتي قوم من أهل المشرق، ومعهم رايات سود، يسألون الحق فلا يعطونه..**»، وفي إسناده (يزيد بن أبي زياد) وهو سيىء الحفظ، اختلط في آخر عمره، وكان يقلد الفلوس.

وهذا والذي قبله لو صحَّ لم يكن فيه دليل على أن المهدي الذي تولَّى من بني العباس هو المهدي الذي يخرج في آخر الزمان، بل هو مهدي من جملة المهديين، وعمر بن عبدالعزيز كان مهديّاً، بل هو أولى باسم المهدي منهم. وقد قال رسول الله ﷺ: «**عليكم بسنَّتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي**»، وقد ذهب الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه وغيره إلى أن عمر بن عبدالعزيز منهم. ولا ريب أنه كان راشداً مهديّاً، ولكن ليس بالمهدي الذي يخرج في آخر الزمان، فالمهدي في جانب الخير والرشد، كالدجال في جانب الشر والضلال. وكما أن بين يدي الدجال

---

(١) ذكره السيوطي في الجامع الصغير ورمز إلى ضعفه [انظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/٢٧٨)].

الأكبر صاحب الخوارق دجالين كذّابين، فكذلك بين يدي المهدي الأكبر مهديّون راشدون»[١].

ويقول **ابن كثير** (ت ٧٧٤هـ): «لا شك أن المهدي الذي هو ابن المنصور ثالث خلفاء بني العباس ليس هو المهدي الذي وردت الأحاديث المستفيضة بذكره، وأنه يكون في آخر الزمان يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً، و... أنه يسلم الخلافة إلى عيسى ابن مريم إذا نزل إلى الأرض، والله أعلم»[٢].

وقال الإمام **ابن حجر الهيثمي** (ت ٩٧٤هـ): «أما خبر «**المهدي من ولد العباس عمي**» فقال الدارقطني: حديث غريب.. ولا ينافيه خبر الرافعي.. وهذه كلها لا تنافي ما تقرَّر أولاً من أنه من ذرِّيته ﷺ ومن ولد فاطمة لأن أحاديثه أكثر وأصح. بل قال بعض الأئمة الحفاظ: إن كونه من ذريته ﷺ قد تواتر عنه ﷺ، ويمكن الجمع بأنه لا مانع من أن يكون من ذريته ﷺ، وللعباس ولادة من جهة أن أمهاته عباسية، فالحاصل: أن للحسن فيه الولادة العظمى، لأن أحاديث كونه من ذريته أكثر، وللحسين فيه ولادة أيضاً، وللعباس فيه ولادة أيضاً، ولا مانع من اجتماع ولادات المتعدِّدين في شخص واحد من جهات مختلفة»[٣].

وقال **الملا علي القاري** (ت ١٠١٤هـ): «أما ما رواه الدارقطني في الأفراد عن عثمان رضي الله عنه: «**المهدي من ولد العباس عمي**»، فمع ضعف إسناده محمول على المهدي الذي وجد من الخلفاء العباسيين، أو يكون للمهدي الموعود أيضاً نسبة نسبية إلى العباسية»[٤].

---

(١) ابن القيم، المنار المنيف، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية (٥/٢٥٢).

(٣) ابن حجر الهيتمي، القول المختصر في علامات المهدي المنتظر، ص ٢٩ ـ ٣٢.

(٤) القاري، مرقاة المفاتيح (٩/٣٥١).

وقال **المناوي** (ت ١٠٣١هـ): «حاول بعضهم التوفيق بينه وبين ما قبله وبعده بأنه من ولد فاطمة، لكنه يدلي إلى بعض بطون بني العباس»، ثم قال: «لو صحَّ حمل على المهدي ثالث العباسيين، وعليه يحمل أيضاً خبر الرافعي: «**ألا أبشرك يا عم أن من ذريتك الأصفياء ومن عترتك الخلفاء، ومنك المهدي إلى آخر الزمان، به ينشر الهدى، وبه يطفأ نيران الضلال، إن الله فتح بنا هذا الأمر وبذريتك يختم**»[(١)].

ونقل **السندي** (ت ١١٣٨هـ) ما قال ابن كثير وقال: «الحديث غريب تفرَّد به محمد بن الوليد مولى بني هاشم»[(٢)].

واكتفى الشيخ **العظيم آبادي** (ت ١٣٢٢هـ) بنقل إجابات ابن كثير والسندي والمناوي دون تعليق[(٣)].

والناظر إلى هذه التفسيرات يجد أن العلماء الأوائل (كابن القيم وابن كثير) لم يحاولوا بسط حديث العباس إلى شاكلة تفسير المهدي المنتظر في آخر الزمان، بل اكتفوا بالقول: إنه لو صحَّ الحديث حمل على مهدي بني العباس لا مهدي آخر الزمان، لكن المتأخرين حاولوا جرَّ هذا الحديث إلى مسرح التفسير عن المهدي الموعود، وجمعوا بين الحديثين جمعاً لا فائدة منه، فكون ذلك المهدي من بطون العباسيين من غير الصلب لا يغني شيئاً، لأن الأثر صرح بأنه من ولد العباس، وهذا الجمع ينفي كونه من ولده على وجه الاختصاص.

فكأن المتأخرين كانوا يعمدون إلى (حسن التعليل) في مجال التفسير عن هذه الإشكالات، فقد صوَّروا أن المهدي من ولد فاطمة والعباس والحسن والحسين في آن واحد، ليكون من أهل بيت النبي ﷺ من كل

---

(١) المناوي، فيض القدير (٦/٢٧٨).
(٢) السندي، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٢/٥١٩).
(٣) العظيم آبادي، عون المعبود (١١/٣٧٤).



وجه، وهذا النوع من التعامل مع الحديث قد يؤدِّي بالعوام إلى اتِّخاذ نظرة مقدَّسة عن المهدي، وعمن ينتسب إليه، حتى يغدو في التصور أن من لم يكن المهدي ينتسب إليه فهو منقوص، فمع ضعف حديث العباس لا تكون هناك حاجة إلى خوض ذلك التأويل، وكان الأولى بهم تركه والإعراض عنه، إجمالاً للبحث عما هو من أمور الغيب.

٣. أخرج ابن ماجه في سننه عن يونس بن عبدالأعلى عن الشافعي حدَّثني محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: «**لا مهدي إلا عيسى ابن مريم**»(١).

يقول الإمام **ابن تيمية** (ت ٧٢٨هـ): «الحديث الذي فيه: «**لا مهدي إلا عيسى ابن مريم**» رواه ابن ماجه، وهو حديث ضعيف رواه عن يونس عن الشافعي عن شيخ مجهول من أهل اليمن لا تقوم بإسناده حجة، وليس هو في مسنده، بل رواه عن يونس بن عبدالأعلى، وروي عنه أنه قال: حدثت عن الشافعي، وفي (الخلعيات) وغيرها: «حدثنا يونس عن الشافعي» لم يقل: «حدثنا الشافعي» ثم قال: «عن حديث محمد بن خالد الجندي»، وهذا تدليس يدلُّ على توهينه، ومن الناس من يقول: «إن الشافعي لم يروه»»(٢). وقال **ابن القيم** (ت ٧٥١هـ): «قال البيهقي (ت ٤٥٨هـ): .. رجع الحديث إلى رواية محمد بن خالد وهو مجهول، عن أبان بن أبي عياش، وهو متروك، عن الحسن عن النبي ﷺ، وهو منقطع، والأحاديث على خروج المهدي أصحّ إسناداً»(٣).

وقال **ابن العربي المالكي** (ت ٥٤٣هـ): «وقد روى البزار قال: حدثنا

---

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه مع حاشية السندي (٢/٤٩٥). وأخرجه ابن أبي شيبة عن ليث عن مجاهد موقوفاً بلفظ: «المهدي عيسى ابن مريم» [المصنف: (٧/٥١٣)].

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٤/١٠١ ـ ١٠٢).

(٣) ابن القيم، المنار المنيف، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

علي بن المنذر أخبرنا محمد بن فضيل عن أشعث عن محمد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**يوشك من عاش منكم أن يخرج المهدي عيسى ابن مريم إماماً مهدياً وحكماً عدلاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، وتوضع الجزية، وتكون السجدة لرب العالمين**» يجعل المهدي عيسى ابن مريم، وفي رواية: «**يواطىء اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي**»، حتى بلغ الناس أن يقولوا محمد بن عبدالله المنصور، لكن يعارضه قوله: «**من ولد فاطمة**». والذي يصحُ من هذا كلّه أنه يملكها رجل من أهل بيته يواطىء اسمه اسمه، وكذلك يعضده قوله في الحديث: «**رجل مني..**» وليس بممتنع من تسميته مهدياً أن يكون هنالك غيره، فاشتراك الأسماء لا تبطل الفوائد بمجرده..»[1].

وقال **ابن خلدون** (ت ٨٠٨هـ): «ربما تمسَّك المنكرون لشأنه بما رواه محمد بن خالد الجندي.. عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا مهدي إلا عيسى ابن مريم**».. وبالجملة فالحديث ضعيف مضطرب. وقد قيل: أن لا مهدي إلا عيسى ابن مريم، أي: لا يتكلّم في المهد إلا عيسى، يحاولون بهذا التأويل ردّ الاحتجاج به، أو الجمع بينه وبين الأحاديث»[2].

وقال **ابن حجر الهيثمي** (ت ٩٧٤هـ): «.. أي: لا مهدي كامل معصوم إلا عيسى، على أنه ضعيف، والذي في الأحاديث الثابتة التصريح بأنه من عترته من ولد فاطمة ﵄، فوجب تقديمها عليه»[3].

وقال **القاري** (ت ١٠١٤هـ): «اعلم أن حديث: «**لا مهدي إلا عيسى ابن مريم**» ضعيف باتِّفاق المحدِّثين، كما صرَّح به الجزري. على أنه من باب «لا فتى إلا علي». وقال الطيبي ﵀: الأحاديث عنه ﷺ في

(١) ابن العربي، عارضة الأحوذي على صحيح الترمذي (٩/٧٧، ٧٩).
(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.
(٣) ابن حجر الهيتمي، القول المختصر في علامات المهدي المنتظر، ص ٣٢.

التنصيص على خروج المهدي من عترته من ولد فاطمة ثابتة أصح من هذا الحديث، فالحكم لها دونه، قال: ويحتمل أن يكون معناه: لا مهدي كاملاً معصوماً إلا عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ. انتهى»[1].

وقال **السندي** (ت ١١٣٨هـ): «.. أي: وصفاً لا لقباً، أي: المتَّصف بالهدى على كلِّ وجه بعده ﷺ الذي ينصرف إليه مطلق الاسم، وهو عيسى، وليس المراد أن اللقب بالمهدي ليس إلا لعيسى، فالحديث على تقدير ثبوته لا يخالف أحاديث المهدي، وفي الزوائد: قال الحاكم في المستدرك بعد أن روى هذا المتن بهذا الإسناد: «هذا حديث يعدُّ في أفراد الشافعي، وليس كذلك، فقد حدَّث به غيره، ثم ذكر سند أبي يحيى ابن السكن عن محمد بن خالد الجندي الصغاني المؤذن شيخ الشافعي، وروى عنه غير واحد أيضاً، وليس هو بمجهول كما زعمه الحاكم، بل روي عن ابن معين أنه ثقة، ولكن روى بعضهم عن الحسن مرسلاً، وذكر المزي في التهذيب عن بعضهم أنه رأى الشافعي في المنام وهو يقول: كذب عليَّ يونس بن عبدالأعلى، ليس هذا من حديثي، قال ابن كثير: يونس بن عبدالأعلى الصدفي من الثقات لا يُطعن فيه بمجرد منام. وهذا الحديث فيما يظهر ببادىء الرأي مخالف للأحاديث الواردة في إثبات مهدي غير عيسى ابن مريم، وعند التأمل لا ينافيها، بل يكون المراد من ذلك أن المهدي حق المهدي هو عيسى ابن مريم، ولا ينفي ذلك أن يكون غيره مهدياً أيضاً»[2].

ولا يخفى ما في هذه التأويلات من ضعف ظاهر، حيث إن معظمها يدور حول تشبيه الحديث بـ: «لا فتى إلا علي»، علماً أن الذي يقال في «لا فتى» بالتنكير لا يمكن قوله في «لا المهدي» بالتعريف. على أن السندي جعل المهدي الحقيقي عيسى، وهذا يفيد أن المهدي الآخر مهدي مجازي

---

(١) القاري، مرقاة المفاتيح (٩/٣٦٤).

(٢) السندي، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٢/٤٩٥).

أو ليس بالمهدي حق المهدي، فمحاولة الجمع بين الحديثين ميئوس منها إلا أن يقال بضعف هذا الحديث. وهو ما ذهب إليه الأولون من شرَّاح الحديث.

ثانياً: بيان خلقته وخلقه:

١ ـ عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**المهدي مني أجلى الجبهة أقنى الأنف يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً، ويملك سبع سنين**»(١).

عند النظر في شروح هذا الحديث لا نجد شرحاً ولا تفصيلاً ولا تطوّراً سوى أنهم يشرحون غريب المفردات، فأجلى الجبهة: أوضحها وأوسعها، أي: منحسر الشعر من مقدم رأسه، أو الخفيف الشعر ما بين النزعتين من الصدغين والذي انحسر الشعر عن جبهته، أو هو دون الصلع. وأقنى الأنف: أرفعه، أو طويله، والقنا في الأنف طوله ودقَّة أرنبته مع حدب في وسطه، والأرنبة: طرف الأنف، والحدب: الارتفاع، والمراد أنه لا يكون أفطس(٢).

٢ ـ أخرج الإمام مسلم بسنده عن أبي نضرة قال: «كنا عند جابر بن عبدالله فقال: «**يوشك أهل العراق أن لا يجبى إليهم قفيز ولا درهم**» قلنا: من أين ذاك؟ قال: «**من قبل العجم: يمنعون ذاك**». ثم قال: «**يوشك أهل الشام أن لا يجبى إليهم دينار ولا مدي**» قلنا: من أين ذاك؟ قال: «**من قبل الروم**». ثم سكت هنية ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «**يكون في آخر أمتي**

(١) أخرجه الإمام أحمد [الفتح الرباني (٤٩/٢٣)]، وأبو داود [بذل المجهود (١٩٤/١٧)]، والحاكم [المستدرك (٥٥٧/٤)] وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وضعفه الذهبي [تلخيص المستدرك (٥٥٧/٤)] بقوله: «قلت: عمران ضعيف ولم يخرج له مسلم»، وأخرج نحوه ابن حبان [الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٢٣٧٨/١٥)]، وقال عنه الشيخ الألباني [صحيح سنن أبي داود (٨٠٨/٣)]: حسن.

(٢) انظر: بذل المجهود (١٩٤/١٧)، ومرقاة المفاتيح (٣٥١/٩).







خليفة يحثي المال حثياً لا يعدّه عدّاً»، قال: قلت لأبي نضرة وأبي العلاء: أترَيان أنه عمر بن عبدالعزيز؟ فقالا: لا»[(١)].

وأخرج الترمذي بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: خشينا أن يكون بعد نبيِّنا حدث، فسألنا نبيَّ الله ﷺ فقال: **«إن في أمتي المهدي يخرج يعيش خمساً أو سبعاً أو تسعاً** ـ زيد الشاك ـ» قال: قلنا: وما ذاك؟ قال: **«سنين»** قال: **«فيجيء إليه الرجل فيقول: يا مهدي أعطني أعطني»**، قال: **«فيحثي له في ثوبه ما استطاع أن يحمله»**، قال الترمذي: هذا حديث حسن[(٢)].

قال **القرطبي** (ت ٦٥٦هـ) في شرح حديث مسلم: «إنما نفى أبو نضرة أن يكون هذا الخليفة هو عمر بن عبدالعزيز لقوله ﷺ: **«في آخر الزمان»** وذلك لا يصدق على زمن عمر بن عبدالعزيز إلا بالتوسع البعيد، ولأنه لم يصب المال كما جاء في هذا الحديث، وقد روى الترمذي وأبو داود أحاديث صحيحة في هذا الخليفة وسمَّياه بالمهدي»[(٣)].

وقال **النووي** (ت ٦٧٦هـ) في شرح صحيح مسلم: «هذا الحثو الذي يفعله هذا الخليفة يكون لكثرة الأموال والغنائم والفتوحات مع سخاء نفسه»[(٤)].

وقال **المناوي** (ت ١٠٣١هـ): «قالوا: هو المهدي»[(٥)].

والذي يجلب الانتباه أن كلاًّ من القرطبي والنووي رحمهما الله لم يصرِّحا في شرح صحيح مسلم بأن ذلك الخليفة هو المهدي، غير أن القرطبي

---

(١) مسلم، صحيح مسلم مع شرح النووي (٣٩/١٨).

(٢) أخرجه الترمذي [تحفة الأحوذي (٤٨٧/٦ ـ ٤٨٨)]، وأخرج قريباً منه ابن أبي شيبة [المصنف (٥١٣/٧)]، وأحمد [الفتح الرباني (٥٠/٢٣)]، وابن ماجه [سنن ابن ماجه مع حاشية السندي (٥١٨/٢)]، وقال عنه الشيخ الألباني [صحيح سنن ابن ماجه (٣٨٩/٢)]: حسن.

(٣) القرطبي، المفهم (٢٥٢/٧).

(٤) النووي، شرح النووي على صحيح مسلم (٣٩/١٨ ـ ٤٠).

(٥) المناوي، فيض القدير (١٣/٦).



أشار إلى أنه الخليفة الذي روى الترمذي وأبو داود أحاديث صحيحة بصدده، وسمَّياه بالمهدي، ثم قال: «فهذه أخبار صحيحة.. تدلُّ على خروج هذا الخليفة الصالح في آخر الزمان، وهو ينتظر..»[1]، فقد قارب أن يصرِّح بذلك، لكنه اكتفى بالإيماء بقوله: «ينتظر»، لأنه اشتهر باسم المهدي المنتظر، لكن الإمام النووي يختلف عنه في أنه لم يومىء بشيء يفهم منه أن ذلك الخليفة هو المهدي، ولم يُشر إلى أحاديث الترمذي وأبي داود، وقد يكون السبب وراء ذلك أنه لم يرد أن يخالف مذهب الإمام مسلم أو يفتئت على قصده من الإعراض عن الأحاديث التي فيها تصريح بلفظ (المهدي)، وذلك لأن الشارح لا بدَّ أن يراعي مقصود المصنف. ويعود تحفّظه رحمه الله إلى كونه من أهل الحديث والفقه، فإنهم قوم ذوو تحفّظ واعتدال. وإذ نرى أن القرطبي أومأ إلى أحاديث الترمذي وأبي داود وأن المراد بهذا الخليفة الصالح: (الذي ينتظر) فإن ذلك يعود إلى كونه من أهل التفسير، وأهل التفسير لا يتحفظون في الروايات والتفسير تحفُّظ أهل الحديث. لكن تجد المناوي في القرن الحادي عشر مع تأخره في الزمان يقول: «قالوا: هو المهدي»، وهو وإن لم يصرح بأنه قوله إلا أن إعراضه عن ذكر قول آخر أمارة أنه يعتقد ذلك، ولا ريب أنه كان أكثر تصريحاً من الإمام القرطبي.

هذا وهناك ملحوظة تجدر الإشارة إليها، وهي: أن أكثر الأئمة الذين أخرجوا أحاديث خلقة المهدي لم يخرجوا أحاديث حثيه المال، وكذلك العكس. فالإمام أبو داود وابن حبان رويا حديث خلقته: **«أجلى أقنى»**، ولم يرويا حديث خُلقه من حثيه المال حثياً، وكذلك الإمام ابن القيم ذكر حديث الخلقة ولم يورد حديث حثي المال[2]. ونجد الإمام ابن أبي شيبة ومسلماً والترمذي وابن ماجه ذكروا حديث خُلقه في حثي المال، ولم

---

(١) القرطبي، المفهم (٧/٢٥٤).

(٢) أبو داود [بذل المجهود (١٧/١٩٠ ـ ٢٠٠)]، وابن حبان [الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٥/٢٣٢)]، وابن القيم [المنار المنيف، ص ١٤١ ـ ١٤٨].





يوردوا حديث خلقته البدنية[1]، غير أننا نجد أن الإمام أحمد بن حنبل أخرج الحديثين، بيد أن حديث خلقته لا تصريح فيه بالمهدي، فهو بلفظ: **«لا تقوم الساعة حتى يملك رجل من أهل بيتي أجلى أقنى يملأ الأرض عدلاً كما ملئت قبله ظلماً، يملك سبع سنين»**[2]. وحديث خلقه يصرح به، فيقول: **«يجيء الرجل إليه فيقول: يا مهدي أعطني»** قال: **«فيحثي له في ثوبه ما استطاع أن يحمل»**[3].

٣ ـ الأحداث السياسية التي تمهّد لبيعته:

١ ـ عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: **«يكون اختلاف عند موت خليفة، فيخرج رجل من أهل المدينة هارباً إلى مكة، فيأتيه ناس من أهل مكة، فيخرجونه وهو كاره، فيبايعونه بين الركن والمقام، ويبعث إليه بعث من الشام، فيخسف بهم بالبيداء بين مكة والمدينة، فإذا رأى الناس ذلك أتاه أبدال الشام وعصائب العراق، فيبايعونه، ثم ينشأ رجل من قريش أخواله كلب، فيبعث إليهم بعثاً، فيظهرون عليهم، وذلك بعث كلب، والخيبة لمن لم يشهد غنيمة كلب، فيقسم المال، ويعمل في الناس بسُنَّة نبيِّهم ﷺ، ثم يتوفى ويصلِّي عليه المسلمون»** قال أبو داود: «وقال بعضهم: عن هشام تسع سنين..»[4].

---

(١) ابن أبي شيبة [المصنف (٥١٢/٧ ـ ٥١٤)]، وصحيح مسلم بشرح النووي (٣٨/١٨ ـ ٣٩)، والترمذي [تحفة الأحوذي (٤٨٤/٦ ـ ٤٨٨)]، وابن ماجه [سنن ابن ماجه مع شرح السندي (٥١٧/٢ ـ ٥١٩)].

(٢) الفتح الرباني (٤٩/٢٣).

(٣) المصدر السابق (٥٠/٢٣).

(٤) أخرجه الإمام أحمد [الفتح الرباني (٥١/٢٣ ـ ٥٢)]؛ وأبو داود [بذل المجهود (١٩٥/١٧ ـ ١٩٧)] واللفظ له؛ وأورده الهيثمي [مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣١٤/٧ ـ ٣١٥)]، وقال: رجاله رجال الصحيح؛ وقال ابن القيم [المنار المنيف، ص ١٤٥]: الحديث حسن، ومثله مما يجوز أن يقال فيه: صحيح، وقال عنه الشيخ الألباني [ضعيف سنن أبي داود، ص ٤٢٥]: ضعيف.

٢ ـ عن ثوبان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقتتل (يقتل) عند كنزكم ثلاثة، كلهم ابن خليفة، ثم لا يصير إلى واحد منهم، ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق (خراسان) فيقاتلونكم (فيقتلونكم) قتالاً (قتلاً) لم يقاتله (يقتله) قوم**»، ثم ذكر شيئاً فقال: «**إذا رأيتموه فبايعوه ولو حبواً على الثلج، فإنه خليفة الله المهدي**»(١).

يقول **الطيبي** (ت ٧٤٣هـ): «قوله: «**فيخرج رجل من أهل المدينة**» هو المهدي، بدليل إيراد هذا الحديث أبو داود في باب (المهدي). قوله: «**فيخسف بهم بالبيداء**» البيداء: أرض ملساء بين الحرمين، وفي الحديث: «**يخسف بالبيداء بين المسجدين**».. أبدال الشام هم الأولياء والعباد، والواحد (بدل) كجمل أو بدل كحمل، سمّوا بذلك لأنه كلما مات منهم واحد بدل بآخر، العصائب: جمع عصابة، وهم جماعة من الناس من العشرة إلى الأربعين ولا واحد لها من لفظها.. بجرانه: الجران باطن العنق، ومنه الحديث: أن ناقته ﷺ وضعت جرانها، وحديث عائشة ﵄: «حتى ضرب الحقُّ جرانه» أي: قرَّ قراره واستقام.. مثل للإسلام إذا استقرَّ قراره، فلم تكن فتنة ولا هيج، وجرت أحكامه على السنة والاستقامة والعدل»(٢).

وقال **القاري** (ت ١٠١٤هـ): «.. الظاهر أن المراد بالشام جهته وما يليه من ورائه لا بخصوص دمشق.. قال القطب الحقاني الشيخ عبدالقادر

---

(١) أخرجه الإمام أحمد مختصراً [الفتح الرباني (٥١/٢٣)]، وابن ماجه [سنن ابن ماجه مع حاشية السندي (٥١٨/٢)]، والحاكم واللفظ له [المستدرك (٤٦٣/٤ ـ ٤٦٤)] وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وأقرّه الذهبي [تلخيص المستدرك (٤٦٣/٤)]، وأورده ابن كثير عن ابن مسعود [البداية والنهاية (٢٥١/٥)] بلفظ: «**تجيء رايات سود من قبل المشرق تخوض الخيل الدم إلى أن يظهروا العدل، ويطلبون العدل فلا يعطونه، فيظهرون فيطلب منهم العدل فلا يعطونه**»، ثم قال: وهذا إسناد حسن.

(٢) الطيبي، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (٣٤٤٤/١١ ـ ٣٤٤٥).



الجيلاني: إنما سمّوا أبدالاً لأنهم فنوا عن إرادتهم، فبدلت بإرادة الحق ﷻ، و: عصائب أهل العراق أي: خيارهم.. أو طوائفهم، فإن العصابة تأتي بمعنى الجماعة بتعصب بعضهم لبعض، وشدّ بعضهم ظهر بعض.. أراد أن التجمّع للحروب يكون بالعراق. وقيل: أراد جماعة من الزهاد سمَّاهم بالعصائب، لأنه قرنهم بالأبدال والنجباء»[1]. ثم تكلَّم على معنى الأبدال وقال أخيراً: «قال الحافظ السيوطي رحمه الله في تعليقه على أبي داود: وقد أخرجه الحاكم وصححه.. قلت: فهم الأقطاب في الأقطار يأخذون الفيض من قطب الأقطاب المسمَّى الغوث الأعظم.. قلت: الأبدال اللغوي صادق على رجال الغيب جميعاً..»[2].

ونقل **العظيم آبادي** (ت ١٣٢٢هـ) الآراء السابقة في الأبدال والعصائب، ثم قال: «قلت: إنا نذكر ههنا بعض الأحاديث الواردة في شأن الأبدال تتميماً للفائدة..» فذكرها[3].

وقال **السهارنفوري** (ت ١٣٤٦هـ): «**«أتاه أبدال الشام وعصائب أهل العراق فيبايعونه»** أي: المهدي... **«ثم يتوفى ويصلّي عليه المسلمون**. قال أبو داود: قال بعضهم عن هشام تسع سنين» فمن قال: سبع سنين فكأنه أسقط السنتين اللتين بقي فيهما مشغولاً بالقتال»[4].

وقال **ابن كثير** (ت ٧٧٤هـ) حول حديث الرايات: «تكون الرايات السود المذكورة في هذه الأحاديث إن صحَّت هي التي تكون مع المهدي، ويكون أول ظهور بيعته بمكة، ثم تكون أنصاره من خراسان.. هذا كله تفريع على صحة هذه الأحاديث، وإلا فلا يخلو سند منها عن كلام»[5].

(١) القاري، مرقاة المفاتيح (٩/٣٥٢ ـ ٣٥٤).
(٢) المصدر السابق (٩/٣٥٥).
(٣) العظيم آبادي، عون المعبود (١١/٣٧٦ ـ ٣٧٧).
(٤) السهارنفوري، بذل المجهود (١٧/١٩٦ ـ ١٩٧).
(٥) ابن كثير، البداية والنهاية (٥/٢٥٤).

وقال **القاري** (ت ١٠١٤هـ): «.. «**الرايات**» أي: الأعلام، «**السود**» ويحتمل أن يكون السواد كناية عن كثرة عساكر المسلمين من قبل خراسان، الظاهر أنهم عسكر الحارث والمنصور «**فائتوها**» أي: فائتوا الرايات واستقبلوا أهلها، واقبلوا أمر أميرها «**فإن فيها خليفة الله المهدي**» أي: نصرته وإجابته، فلا ينافي أن ابتداء ظهور المهدي إنما يكون في الحرمين»[١].

وجاء **السندي** (ت ١١٣٨هـ) ففسر «**الخير**» أو «**العدل**» - الذي ورد في رواية لابن ماجه ورواية لابن كثير - بالإمارة، وذلك في حديث: «**يأتي قوم من قبل المشرق معهم رايات سود، فيسألون الخير فلا يعطونه، فيقاتلون فينصرون، فيعطون ما سألوا فلا يقبلونه حتى يدفعوها إلى رجل من أهل بيتي، فيملؤها قسطاً كما ملؤوها جوراً، فمن أدرك ذلك منكم فليأتهم ولو حبواً على الثلج**»[٢]. فقال السندي: «**حتى يدفعوها**»: أي: الإمارة.. قال ابن كثير: هذه الرايات السود ليست هي التي أقبل بها أبو مسلم الخراساني، فاستلب بها دولة بني أمية، بل رايات سود أخر تأتي صحبة المهدي»[٣].

والناظر إلى ما سبق من شروح الأئمة يبدو له أن إشكالاً كان يدور في أذهانهم، وذلك هو أن حديث أم سلمة ﵂ ينصُّ على أن بيعة هذا الخليفة تتمّ بين الركن والمقام، لكن حديث ثوبان ﵁ ينصّ على أن خليفة الله في أهل المشرق أصحاب الرايات السود، وأن الرسول ﷺ أمر بإتيانهم ولو حبواً على الثلج، وقد حاول ابن كثير أن يجمع بينهما بأن المهدي يكون مع أصحاب الرايات السود، ثم يبايع بمكة، ثم يناصره أصحاب الرايات صدّاً لأعدائه. أما القاري فقد عمد إلى تأويل حديث الرايات بأن المراد أن في إتيانهم نصر خليفة الله وإجابته، فهو قد قدر محذوفاً في قوله ﷺ: «**فإن فيهم خليفة الله**»، لكن هذا التأويل لا تساعد

---

(١) القاري، مرقاة المفاتيح (٩/٣٦٢ - ٣٦٣).
(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه مع حاشية السندي (٢/٥١٨).
(٣) السندي، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٢/٥١٨ - ٥١٩).



عليه الرواية التي تقول: «**فإنه خليفة الله**». ويبدو أن محاولة ابن كثير أكثر دقة وموضوعية وأنسب وأقرب إلى المعقول، لا سيما وقد ورد حديث بيعته بين الركن والمقام في بعض الروايات بلفظ: «**يعوذ عائذ بالبيت**» كما ورد عن الإمام أحمد.

ويلاحظ أن أكثر الشراح المتأخرين همّهم تفسير لفظ «**الأبدال**» الوارد في الحديث، على خلاف ما كان عليه المتقدِّمون. فالطيبي (ت ٧٤٣هـ) اقتصر على شرحه من حيث اللفظ فقط، بينما جاء القاري (ت ١٠١٤هـ) واستطرد الحديث على هؤلاء الأبدال وماذا قال الشيخ عبدالقادر الجيلاني في شأنهم، بل عمد الشيخ العظيم آبادي (ت ١٣٢٢هـ) إلى إيراد أحاديث أخرى حول «**الأبدال**» تتميماً للفائدة. وهذا يوحي بأن النزعة الصوفية غلبت على شروح المتأخرين، وكأنهم لما وجدوا كلمة «**الأبدال**» أكبّوا عليها، وقاموا يشرحون حروفها ورموزها.. وأمر آخر يلفت النظر، وهو: أن حديث الرايات لم يرد التصريح فيه بأن أهلها من خراسان إلا عند الإمام أحمد، أما غيره فقد رووه بلفظ: «**أهل المشرق**»، وقد يفهم من ذلك أن في الحديث رواية بالمعنى، ولا ضير في ذلك، فإن كلمة (خراسان) في لسان أهلها تعني (المشرق)، حيث إن كلمة (خور) تعني (الشمس) و(ستان) هي بمعنى مكان الشيء، كما يقال: «كردستان» و«تركستان» و«أفغانستان» بمعنى: مكان الكرد والترك والأفغان، وقد أشار إلى هذا المعنى ياقوت الحموي فقال: «قيل: خراسم للشمس بالفارسية الراية، وأسان كأنه أصل الشيء ومكانه»[1]. وإذا علمنا أن الإمام أحمد كان يجيد الفارسية فلا يبقى إشكال في ذلك.

نظرة تأريخية تحليلية في تطور الموقف من أحاديث المهدي:

إن نظرة فاحصة في أحاديث المهدي وتواريخ تخريجها ومواقف العلماء منها رواية ودراية وفقهاً تؤكد لنا أن جلّ التطوّرات تعلّقت بناحية

---

(١) ياقوت الحموي، معجم البلدان (٢/٣٥٠).

الموقف الروائي من الأحاديث، فقد وقف علماء الحديث منها موقف القبول والتسليم والجمع بين متعارضاتها والتأويل، بل ثبت بالنقل الصحيح أن عدداً من أهل الحديث سبقوا إلى القول بتواتر الحديث تواتراً معنوياً. فقد نقل الإمام **الكتاني** (ت ١٣٤٥هـ) القول بتواتره عن عدد من الأئمة الأعلام أقدمهم زماناً هو الحافظ أبو الحسين محمد بن الحسين **الآبري** (ت ٣٦٣هـ) والإمام **السخاوي** (ت ٩٠٢هـ) **والشوكاني** (ت ١٢٥٠هـ)[(١)]. ثم قال: «ولولا مخافة التطويل لأوردت ههنا ما وقفت عليه من أحاديث، لأني رأيت الكثير من الناس في هذا الوقت يتشككون في أمره، ويقولون: يا ترى هل أحاديثه قطعيَّة أم لا؟ وكثير منهم يقف مع كلام ابن خلدون ويعتمده، مع أنه ليس من أهل الميدان، والحق الرجوع في كلٍّ فن لأربابه»[(٢)].

وإذا كان **الآبري** (ت ٣٦٣هـ) أول من حكم على حديث المهدي بالتواتر فإن أول من يحكى عنه إنكاره هو أبو محمد بن الوليد البغدادي (ت ٦٤٣هـ) على ما نقله عنه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكان معتمد ردِّه تعارضه مع حديث: **«لا مهدي إلاَّ عيسى ابن مريم»**[(٣)].

وقد تطوَّر هذا الموقف الرافض على يد المؤرخ الكبير ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) وذلك في كتابه **(المقدمة)**، لكن منطلقه الفكري كان مختلفاً عن منطلق أبي محمد البغدادي، بل أشار إلى ضعف مستمسكه بقوله: «وربما تمسك المنكرون لشأنه.. بأنه قال: **«لا مهدي إلا عيسى ابن مريم»**.. وبالجملة فالحديث ضعيف مضطرب»[(٤)]. بل كان منطلقه في ذلك الأمور الآتية:

١ - قاعدته العمرانية الاجتماعية من أن الدولة لا تقوم على أساس من

---

(١) انظر: جعفر الكتاني، نظم المتناثر من الحديث المتواتر، ص ٢٣٦ - ٢٤٠.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٣٩ - ٢٤٠.
(٣) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٢١١/٤).
(٤) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٩٨ - ٢٩٩.





الشخصانية والتقديس والتبرك، بل على أساس الانتظام والعصبية، ولم يبقَ آل البيت على عصبيَّتهم الأولى حتى يتصور صدق هذا الحديث في واقع آخر الزمان.

٢ ـ اعتقاده بأن عرقاً شيعياً دسَّاساً مسَّ الفكر السنِّي، لا سيما الفكر الصوفي، في تصوّر المهدي. فالاعتقاد بالأبدال والأقطاب منحول من الشيعة بحذافيره.

٣ ـ الدعاوى الكاذبة المتوالية التي تفيض بالفتن، وتجرُّ القتل والفتك والتفريق، وتقضي على معنى المدنية والاستقرار، وتؤدي إلى نشر الفوضى والسرية تحت ستار «المهدوية». وقد مثل لذلك بعدة أمثلة من واقعه وبيئته[(١)].

والحق يقال أن ابن خلدون لم يدَّعِ أن أحاديث المهدي لا يصحّ منها شيء، بل أقرَّ بأن بعضها لا قدح فيه[(٢)]، فقال: «فهذه جملة الأحاديث التي خرجها الأئمة في شأن المهدي وخروجه آخر الزمان، وهي كما رأيت لم يخلص منها من النقد إلا القليل أو الأقل منه»[(٣)].

ويبدو أن هذا الموقف تطور شيئاً فشيئاً إلى أن أدَّى إلى إنكار هذه الأحاديث برمَّتها، كما نقله **الكتاني** (ت ١٣٤٥هـ)، وممن نقل عنهم إنكار المهدي **الحوت البيروني** (ت ١٢٧٦هـ)، و**ابن بدران** (ت ١٣٤٦هـ)، و**محمد فريد وجدي**، و**محمد رشيد رضا**، و**عبدالكريم الخطيب**[(٤)].

وتتميماً للفائدة نودُّ أن ننقل كلام الأستاذ فريد وجدي من المنكرين

---

(١) ابن خلدون، المقدمة ص ٢٩٩ ـ ٣٠٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٩٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٩٨.

(٤) انظر: جاسم بن محمد بن مهلهل الياسين، دراسته لكتاب البرهان في علامات مهدي آخر الزمان للمتقي الهندي (١/٣٦٢ ـ ٣٦٩)، ومحمود عطية، فقد جاء أشراطها، ص ٣ ـ ٣٢٨.

ونتبعه بمقاربة الشيخ محمد رشيد رضا، والشيخ عبدالكريم الخطيب.

اعتمد الأستاذ **محمد فريد وجدي** على نقل إسرائيليات جاءت في التذكرة القرطبية للإمام عبدالله بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي الأندلسي، وقال: «والذي ننقله عنه مأخوذ من مختصر لهذا الكتاب عمله العلامة عبدالوهاب الشعراني»[(١)]. ثم قال: «هذا ما ورد من الأحاديث في المهدي المنتظر، والناظرون فيها من أولي البصائر لا يجدون في صدورهم حرجاً من تنزيه رسول الله ﷺ من قولها، فإن فيها من الغلوّ والخبط في التواريخ والإغراق في المبالغة والجهل بأمور الناس والبُعد عن سنن الله المعروفة ما يُشعر المطالع لأول وهلة أنها أحاديث موضوعة تعمَّد وضعها رجال من أهل الزيغ أو المشايعين لبعض أهل الدعوة من طلبة الخلافة في بلاد العرب أو المغرب. فإن تعجب من ذلك فأعجب منه من يعتقد أن رسول الله ﷺ وهو المؤيَّد بالوحي يقول: إن ملك بختنصر سبعمائة سنة، وأنت تعلم أن ملك بختنصر البابلي لم يزد على ثمانٍ وأربعين سنة. زد على ذلك أن بعض تلك الأحاديث تذكر دولة القياصرة بالقسطنطينية عند خروج المهدي على ما كانت عليه حالتها في عصر الوضّاعين للأحاديث، مع علمك بأن دولة قياصرة القسطنطينية انقرضت من لدن القرن الخامس عشر للميلاد، وليس بها كنيسة تحتوي على ما جلبه قيصر فيها من أموال بيت المقدس، وإن أضفت إلى ذلك كله ما ورد في تلك الأحاديث من أن سليمان بنى بيت المقدس بالذهب والفضة واليواقيت والأحجار الكريمة تحققت أن واضعي هذا الكلام تعمَّدوا الحطَّ من شأن الإسلام، وقد ضعف كثير من أئمة المسلمين أحاديث المهدي واعتبروها مما لا يجوز النظر فيه، وإننا إنما أوردناها مجتمعة لتكون بمرأى من كلِّ باحث في هذا الأمر حتى لا يجرؤ بعض الغلاة على التضليل بها على الناس»[(٢)].

---

(١) محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين (١٠/٤٧٥).

(٢) المصدر السابق (١٠/٤٨٠ ـ ٤٨١).

ويقول الشيخ **محمد رشيد رضا**: «يعلم الخاص والعام أنه ورد في علامات الساعة من الأخبار أنه يخرج رجل من آل بيت النبي ﷺ يقال له المهدي يملأ الأرض عدلاً، بعد أن تكون قد ملئت جوراً، وينزل في آخر مدته عيسى ابن مريم من السماء، فيرفع الجزية ويكسر الصليب ويقتل المسيح الدجال، وليس هذا مقام تحرير هذه المسألة، وإنما اقتضت الحال أن نذكر من ضررها أنها لانتظار المسلمين لها، ويأسهم من إعادة عدل الإسلام ومجده بدونها، قد كانت مثار فتن عظيمة، فقد ظهر في بلاد مختلفة وأزمنة مختلفة أناس يدَّعي كلٌ واحد منهم أنه المهدي المنتظر، يخرج على أهل السلطان، ويستجيب له كثير من الأغرار، فتجري الدماء بينهم وبين جنود الحكام كالأنهار، ثم يكون النصر والغلب للأقوياء بالجند والمال، على المستنصرين بتوهّم التأييد السماوي، وخوارق العادات. وقد ادَّعى هذه الدعوى أيضاً أناس ضعفاء أصابهم هوس الولاية والأسرار الروحية فلم يكن لهم تأثير يذكر. كانت آخر فتنة دموية من فتن هذه الدعوى فتنة مهدي السودان، وكانت قبلها فتنة الباب الذي ظهر في بلاد إيران، وأمره مشهور.. وظهر في الهند رجل آخر سلمي (بالطبع) ادَّعى أنه هو المسيح الموعود به، وهو غلام أحمد القادياني..»[(١)].

وقال الشيخ **عبدالكريم الخطيب**: «هذه المرويَّات من الأحاديث ليست من الأحاديث المتواترة ذات الدلالة القاطعة التي تعطي أحكاماً ملزمة.. وإنما هي أخبار تضاف إلى كثير من تلك الأخبار التي أراد بها واضعوها عن سذاجة وحسن نية أن يضيفوا إلى الإسلام بعض ما كان في الكتب السابقة من أخبار.. حتى إذا حدَّث أهل الكتاب بشيء منها كان للمسلمين أن يقولوا: إن عندنا مثل ما عندكم.. وأكثر هذه المرويات عن المسيح والمسيخ والمهدي إنما حدث بها في الإسلام جماعات ممن دخلوا في الإسلام من علماء أهل الكتاب مثل كعب الأحبار وغيره.. فتلقَّاها

(١) محمد رشيد رضا، تفسير المنار (٦/٥٧ ـ ٥٩).

المسلمون عنهم، فكانت أحاديث تروى، حتى إذا جاء عصر التدوين وجدت طريقها إلى المفسِّرين وإلى المحدِّثين.. ولأنها لم تكن ذات شأن في العقيدة أو الشريعة، فقد تسومح فيها ووقف علماء المسلمين منها بين مسرف يأخذ كلَّ ما يقع له، ومقتصد يأخذ القليل ويدع الكثير، وفي حساب هؤلاء وأولئك أن شيئاً من ذلك لا يغيِّر من وجه الإسلام ولا يبدِّل شيئاً من حقائقه»[1].

وهكذا تجد دعوى المعاصرين في إنكار هذه الأحاديث تعود إلى أسباب عديدة يتتوجها: التأثر بالوسط الغربي وهالات الحداثة والعصرنة، فقد جاءت فكرة الحداثة لتغزو العالم الإسلامي، وتحكم على ثقافته وأفكاره ومعتقداته، وهي تحمل في جنباتها صراعاً مشؤوماً حامياً مع الدين. فقد ظهرت اتِّجاهات عديدة في اليهودية المعاصرة في صدد الموقف من النصوص الدينية عموماً، ونصوص الأحكام وأخبار المخلص المسيح خصوصاً، وانقسمت اليهود إلى معارضين لها Protestant، ومدافعين عنها محتمين بحماها، وهم الأرثوذكس Orthodox. وهذا الصراع تقاذف بزبده إلى العالم الإسلامي، فاغترف منه روَّاد المدرسة العقلية الإصلاحية، وحاولوا تسوية الموضوعات المشابهة بطريقة مشابهة. فولدت على الساحة الإسلامية قضايا عقدية وفقهية وتفسيرية وحديثية جديدة، وظهر التمسك بالآراء الشاذَّة في تأريخنا الإسلامي قصد إيجاد الشرعية التأريخية لهذه الأفكار. وقد جاء التمسك بآراء ابن خلدون في هذا الشأن لمواجهة تحدِّي الثقافة الغربية آنذاك.

وقد تعددت أساليب إنكار أحاديث المهدي واختلفت إلى أنماط من الحجج والتمسكات، كان أظهرها أن هذه الأحاديث سبَّبت مشاكل سياسية

---

(١) ابن مهلهل الياسين، دراسته لكتاب البرهان في علامات مهدي آخر الزمان (١/٣٦٨ - ٣٦٩) نقلاً عن المسيح في القرآن والتوراة والإنجيل، ص ٥٣٩.

واجتماعية، وأنها توحي بإحياء الضمير الفردي في الأمة في وقت هي بأشدِّ الحاجة إلى ضمير الوعي الجمعي الحضاري، فالقاديانية والبابية والبهائية والمهدية السودانية هي أقرب أمثلة تعكس هذا الواقع المرير الذي خرب البلاد، وخرف العباد.

وإنه لمدهش حقاً أن يعمد الأستاذ فريد وجدي في سبيل إثبات كذب هذه الأحاديث إلى نقل إسرائيليات الشعراني الصوفي الذي اشتهر عنه من أحاديث التراوح والاتِّصال والحلول ما لا يمكن التعبير عنه، كل ذلك ليصوِّر إلى قرائه أن الإسلام براء من عقيدة المهدي.

ولقد تلفي أن الشيخ عبدالكريم الخطيب وآخرين استندوا إلى التشابه الصوري بين الفكرة اليهودية عن المخلص[1] والفكرة الإسلامية عن المهدي للتسليم بأن الثانية مشتقة من الأولى، على غرار النظرية الاستشراقية في تفسير اللاحق بالسابق. وهي نظرية لو قيل بها لأدَّى إلى إعادة أكثر المعتقدات الكلية إلى مشتقات دينية أخرى.

وأغلب الظن أن التوجه الصوفي الذي غلب على شروح المتأخرين قد أدَّى إلى تصوير خاطىء للمهدي لقي نكيراً بسببه، فالاتجاه إلى الجمع المتكلف بين متعارضات الحديث، وتغليب المعجم الصوفي على تفسير غرائب مفرداته، وشد التركيز على شخصانية المهدي دون الإشارة إلى السنن التي لا بدَّ من مراعاتها واستحضارها، كل ذلك أدَّى إلى خلق ركام من

(١) ورد في سفر إشعياء: ١١ ـ «مملكة السماء»: «سيخرج من جذع يسمى (أبو داود) وينمو غصن من أصوله روح الرب ينزل عليه، لا يقضي بحسب ما تراه عيناه، ولا يحكم بحسب سماع أذنه، بل يقضي للفقراء بالعدل، وينصف الظالمين بكلام كالعصا. ويميت الأشرار بنفخة من شفتيه، ويكون العدل حزاماً لوسطه، والحق متزراً حول خصره، فيسكن الذئب مع الخروف، ويبيت النمر بجانب الجدي» [انظر: د.عرفان عبدالحميد: اليهودية عرض تاريخي، ص ٨٨ ـ ٨٩، ١٥ ـ ١٩، و د.فرحان التميمي، أثر الترحيل البابلي في بلورة العقيدة اليهودية، ص ٨٥ ـ ٨٦].

الغموض والاضطراب في تصور هذه الأحاديث، مما جعلها مفتوحة لدعاوى عريضة. على أن هذه الأمور بطبيعتها تنفتح على ادِّعاءات وتصويرات خاطئة، فكان ينبغي ضبط أبجديات هذه الأحاديث ضبطاً صحيحاً محكماً مطعماً بمراعاة السنن الإلٰهية وقواعد العمران والاجتماع، حتى لا تكون شبيهة بالأساطير والخرافات. ولا ريب أن غلبة النزعة الصوفية هي التي أدَّت إلى ذلك الاشتطاط في التصوير حيث لم يتورَّعوا عن إيراد كلِّ هشٍّ وغثٍّ من الروايات، ونزعوا نزوعاً قوياً إلى ربط ما صحَّ من ألفاظ الأحاديث بمصطلحاتهم الإشارية وتأويلاتهم الرمزية الخاصة كالأبدال وعصائب العراق التي فسَّروها بمصطلحات المتصوفة، مع ما كان يرافق ذلك من إهمال لشرح سنن الاجتماع البشري.

وقد حاول الشيخ **الألباني** رَحِمَهُ اللَّهُ أن يضبط مغزى هذه الأحاديث ضبطاً سليماً ويضعها في دائرة السنن العادية لا الخوارق الإعجازية، فيقول: «إن كثيراً من المسلمين اليوم قد انحرفوا عن الصواب في هذا الموضوع، فمنهم من استقرَّ في نفسه أن دولة الإسلام لن تقوم إلا بخروج المهدي، وهذه خرافة وضلالة ألقاها الشيطان في قلوب كثير من العامة، وبخاصة الصوفية منهم، وليس في شيء من أحاديث المهدي ما يشعر بذلك مطلقاً، بل هي كلها لا تخرج عن أن النبي ﷺ بشَّر المسلمين برجل من أهل بيته، ووصفه بصفات بارزة أهمها أنه يحكم بالإسلام وينشر العدل بين الأنام، فهو في الحقيقة من المجدِّدين الذين يبعثهم الله في رأس كلِّ مائة سنة كما صحَّ عنه ﷺ، فكما أن ذلك لا يستلزم ترك السعي وراء طلب العلم والعمل به لتجديد الدين، فكذلك خروج المهدي لا يستلزم التواكل عليه وترك الاستعداد والعمل لإقامة حكم الله في الأرض، بل العكس هو الصواب، فإن المهدي لن يكون أعظم سعياً من نبيِّنا محمد ﷺ الذي ظلَّ ثلاثاً وعشرين عاماً وهو يعمل لتوطيد دعائم الإسلام، وإقامة دولته، فماذا عسى أن يفعل المهدي لو خرج اليوم فوجد المسلمين شيعاً وأحزاباً، وعلماءهم ـ إلا القليل منهم ـ اتَّخذهم الناس رؤوساً لما استطاع

أن يقيم دولة الإسلام إلا بعد أن يوحد كلمتهم ويجمعهم في صفٍّ واحد، وتحت راية واحدة. وهذا بلا شك يحتاج إلى زمن مديد الله أعلم به، فالشرع والعقل معاً يقتضيان أن يقوم بهذا الواجب المخلصون من المسلمين، حتى إذا خرج المهدي، لم يكن بحاجة إلا أن يقودهم إلى النصر، وإن لم يخرج فقد قاموا هم بواجبهم، والله يقول: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٥].

ومنهم ـ وفيهم بعض الخاصة ـ من علم أن ما حكيناه عن العامة أنه خرافة، ولكنه توهَّم أنها لازمة لعقيدة خروج المهدي فبادر إلى إنكارها، على حدِّ قول من قال: «وداوني بالتي كانت هي الداء» وما مثلهم إلا كمثل المعتزلة الذين أنكروا القدر لما رأوا أن طائفة من المسلمين استلزموا منه الجبر، فهم بذلك أبطلوا ما يجب اعتقاده، وما استطاعوا أن يقضوا على الجبر. وطائفة منهم رأوا أن عقيدة المهدي قد استغلَّت عبر التاريخ الإسلامي استغلالاً سيِّئاً، فادَّعاها كثير من المغرضين، أو المهبولين، وجرت من جرَّاء ذلك فتن مظلمة، كان من آخرها فتنة مهدي (جهيمان) السعودي في الحرم المكي، فرأوا أن قطع دابر هذه الفتن إنما يكون بإنكار هذه العقيدة الصحيحة. وما مثل هؤلاء إلا كمثل من ينكر عقيدة نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان التي تواتر ذكرها في الأحاديث الصحيحة، لأن بعض الدجاجلة ادَّعاها، مثل ميرزا غلام أحمد القادياني، وقد أنكرها بعضهم فعلاً صراحة كالشيخ شلتوت، وأكاد أقطع أن كلَّ من أنكر عقيدة المهدي ينكرها أيضاً، وبعضهم يظهر ذلك من فلتات لسانه، وإن كان لا يبين. وما مثل هؤلاء جميعاً عندي إلا كما لو أنكر رجل ألوهية الله عز وجل بدعوى أنه ادَّعاها بعض الفراعنة، ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]»[1].

***

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٤/٤٢ ـ ٤٣).

المصادر والمراجع

- أبو الفتح الشهرستاني، **الملل والنحل**، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٣١٧هـ.
- أبو بكر ابن القيِّم، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، حلب: مكتبة المطبعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- أبو داود السجستاني، **سنن أبي داود مع عون المعبود**، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين في الحديث**، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
- أحمد بن عمر القرطبي، **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- أحمد عبدالرحمن البنا، **الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، القاهرة: دار الشهاب، د.ط.ت.
- ابن العربي المالكي، **عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي**، بيروت: دار الكتاب العربي، د.ط.ت.
- ابن تيمية الحراني، **منهاج السنة النبوية**، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٩٨٩م.
- ابن حجر الهيتمي، **القول المختصر في علامات المهدي المنتظر**، تحقيق: د.محمد زينهم عزب، القاهرة: دار الصحوة، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
- ابن سورة الترمذي، **جامع الترمذي مع تحفة الأحوذي** للمباركفوري، مراجعة: عبدالرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة: مطبعة المعرفة، ط٢، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.
- ابن كثير الدمشقي، **البداية والنهاية**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- جعفر الكتاني، **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٣م.





- حارث سليمان الضاري، **محاضرات في علوم الحديث**، الأردن: دار النفائس، ط٤، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
- الحافظ المنذري، **مختصر سنن أبي داود مع معالم السنن للخطابي**، تحقيق: حامد الفقي، بيروت: دار المعرفة، د.ط.ت.
- حسن أحمد إبراهيم وإبراهيم محمد زين، **تطور فكرة المهدية في الصناعة الحديثية: دراسة في العلاقة بين التجديد والتقديس**، مجلة إسلامية المعرفة، العدد الرابع، ذو القعدة، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- حسين بن عبدالله الطيبي، **شرح الطيبي على مشكاة المصابيح**، تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، مكة المكرمة: مكتبة الباز، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- خليل بن أحمد السهارنفوري، **بذل المجهود في حل أبي داود**، بيروت: دار الكتب، د.ط.ت.
- شرف الدين بن يحيى النووي، **شرح النووي على صحيح مسلم**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م.
- شمس الحق العظيم آبادي، **عون المعبود على سنن أبي داود**، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، ط٣، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- عبدالرؤوف المناوي، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٣٩١هـ، ١٩٧٢م.
- عبدالرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق: درويش الجويدي، بيروت: المكتبة العصرية، ط٢، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- عرفان عبدالحميد فتاح، **اليهودية عرض تاريخي**، بيروت: دار البيارق، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- علاء الدين بن بلبان، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
- علي بن أبي بكر الهيثمي، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، بيروت: دار الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- علي بن سلطان القاري، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، مكة المكرمة: المكتبة التجارية، د.ط.ت.

- فرحان محمود التميمي، **أثر الترحيل البابلي في بلورة العقيدة اليهودية**، مركز جمعة الماجد بالإمارات: مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة التاسعة، العدد ٣٥، رجب ١٤٢٢هـ.
- القاضي عياض اليحصبي، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، تحقيق: يحيى إسماعيل، المنصورة: دار الوفاء، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- مالك بن أنس، **الموطأ مع تنوير الحوالك** للسيوطي، (د.م.د.ط.ت).
- المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، مراجعة: عبدالرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة: مطبعة المعرفة، ط٢، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.
- المتقي الهندي، **البرهان في علامات مهدي آخر الزمان**، دراسة وتحقيق: جاسم بن محمد بن مهلهل الياسين، (د.م.د.)، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- محمد ابن ماجه القزويني، **سنن ابن ماجه**، تحقيق مصطفى الأعظمي، الرياض: شركة الطباعة العربية، ط٢، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- محمد بن أبي شيبة، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، تقديم: كمال يوسف الحوت، بيروت: دار التاج، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
- محمد بن أحمد الذهبي، **تلخيص المستدرك**، بيروت: دار الفكر، (د.ط.)، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
- محمد بن أحمد الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقوسي ومأمون صاغرجي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- محمد بن إسماعيل البخاري، **التاريخ الكبير**، بيروت: (د.د.ت)، ١٩٨٦م.
- محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري** مع فتح الباري للعسقلاني، (د.م) شركة الطباعة الفنية المتحدة، (د.ط)، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
- محمد بن عبدالهادي السندي، **حاشية السندي على سنن ابن ماجه**، مصر: المطبعة التازية، ط١، (د.ت).
- محمد حسن عقيل، **نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء** للذهبي، جدة: دار الأندلس، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، بيروت: دار المعرفة، ط٢، (د.ت).





- محمد فريد وجدي، **دائرة معارف القرن العشرين**، بيروت: دار المعرفة، ط٣، (د.ت).
- محمود عطية، **فقد جاء أشراطها**، الرياض: رمادي للنشر، ط٣، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم مع شرح النووي**، بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
- ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، الرياض: مكتبة المعارف، ط٤، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ناصر الدين الألباني، **صحيح سنن أبي داود**، بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
- ناصر الدين الألباني، **صحيح سنن ابن ماجه**، بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ناصر الدين الألباني، **ضعيف سنن أبي داود**، بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
- ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، بيروت: دار صادر، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- يوسف بن يحيى المقدسي، **عقد الدرر في أخبار المنتظر**، دراسة وتحقيق: مهيب بن صالح البوريني السلمي، الأردن: مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

